سيبويهِ في قواعدِ المطارحةِ لابنِ إيَّاز

إعداد الدكتور

أكرم محمد عقاب محمد

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية الآداب جامعة الفيوم

مقدمة

بسم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلِّ اللهم وسلم على هذا النبي الأمين وعلى آله وصحابته الغر الميامين، وبعد،،،

فإن كتاب قواعد المطارحة لابن إياز البغدادي كتاب مُلئ علماً، حيث يشتمل هذا الكتاب على آراء معظم النحويين في مختلف المسائل النحوية، ولاشك أن المطلع على هذا الكتاب يعلم للوهلة الأولى أن مؤلفه مولعٌ بذكر آراء متعددة للنحاة في مختلف العصور، ومن مختلف المدارس.

وقد استخرت الله ووقع اختياري لدراسة آراء سيبويه في كتاب قواعد المطارحة لابن إياز،وقد كان اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب:

١-أن سيبويه إمام النحاة ولابد من دراسةٍ متأنية فاحصةٍ لآرائه في الكتب النحوية التي تلته ؛ لمعرفة أثره فيها.

٢- أن ابن إياز عالمٌ قلت حوله الدراسات؛ لذا كان لزاماً علينا أن نلقي الضوء على موقفه من آراء سيبويه.

٣-إلقاء الضوء على موقف المدرسة البغدادية التي يمثلها ابن إياز من مدرسة البصرة التي يمثلها سيبويه.

٤-أن كتاب المطارحة كتابٌ يحتاج إلى مزيدٍ ومزيدٍ من الدراسة، فكنت مشتاقاً لأن أسبر أغواره وأفتح مغاليقه.

الدراسات السابقة:

على حد علم الباحث لاتوجد دراسة تناولت سيبويه في كتاب قواعد المطارحة لابن إياز ؛ لذا فإن الباحث هو – بفضل الله – أول من كتب في هذا الموضوع، والدراسة التي تناولت قواعد المطارحة كانت تحقيقاً لهذا الكتاب.

مكونات البحث:

ويتكون هذا البحث من عدة مسائل نحوية:

١-اختصاص "ربما" بالجملة الفعلية.

٢-اسم لا النافية للجنس بين الإعراب والبناء.

٣-إعراب الاسم بعد إذا.

٤-الاستثناء ب"خلا".

٥-بناء أي.

٦-تحمل المصدر لضمير.

٧-تقدم المستثنى منه وتأخر نعته.

٨-حذف تاء التأنيث من الفعل.

٩-حذف المضاف إليه تقديراً.

١٠- حذف عائد الاسم الموصول.

١١-دخول الفاء على خبر إنَّ.

١٢-رفع المبتدأ بالجار والمجرور عند تقدمهما.

١٣- علامة إعراب المثنى.

١٤-ناصب المفعول معه.

١٥-وقوع أنَّ بعد ظنَّ وأخواتها.

وقد تناولت في كل مسألة من المسائل السابقة رأي سيبويه الذي ذكره ابن إياز في المطارحة، والرجوع لهذا الرأي في كتاب سيبويه وكتب شروح كتاب سيبويه، ثم رأي النحويين في كلام سيبويه، وأخيراً أذيِّل كلَّ مسألةٍ برأيي فيها.

وذيلت ذلك كله بالخاتمة التي اشتملت على النتائج التي توصل إليها الباحث من بحثه، تلاها ثبت المصادر والمراجع.

وأقول: هذا جهد المقل وبضاعة المخل، ومن الله العون وعليه التكلان، والله الموفق والمستعان، وأرجو من أساتذتي ومن كل من يقرأ هذا البحث أن يغفر لي ما فيه من خطإٍ وسهوٍ ونسيانٍ.

التمهيد

لاشك أنَّ آراء سيبويه تحتل مكانةً مهمةً عند كل النحاة الذين جاؤوا بعده، ولاشك أنَّه ما من نحويٍّ ألف كتاباً صغيراً أو كبيراً في النحو إلا وذكر رأي سيبويه في مسائل نحويةٍ كثيرةٍ من التي يتناولها كتابه، وقد أثرت آراء سيبويه في الاتجاهات النحوية لمن جاء بعده، فمنهم من خالف سيبويه ومنهم من وافقه، منهم من انتصر له ومنهم من هاجمه، كل هذا أدى بدوره إلى إثراء المكتبة العربية.

ولقد كان ابن إياز نحوياً من النحويين الذين تناولوا آراء سيبويه، وأثرت فيهم أيما تأثير، حيث اختلف معه في بعض الآراء، وأيده في بعض الآراء، وأحيانًا يشير إلى رأيه إشارةً غير مميزة، فلا يمكن لك من تلك الإشارة أن تحدد موقف ابن إياز من رأي سيبويه، فهو فيها مجرد ناقل فحسب.

ومن أمثلة موافقة ابن إياز لسيبويه في الرأي والأخذ برأيه قول ابن إياز:" وحكى سيبويه: حضر القاضي اليوم امرأةٌ، قال: وطول الكلام صار كالعوض منها. يعني أنَّ الطول هو المسوغ للحذف، وهذا حقٌّ"[1]، فقد وافق ابن إياز سيبويه في رأيه الذي يرى فيه أنَّ تاء التأنيث تُحذف من الفعل الداخل على فاعل مؤنث بسبب طول الكلام، أي بسبب الفاصل بين الفعل والفاعل، وقد نص ابن إياز صراحةً على تلك الموافقة نصاً صريحاً فقال: "وهذا حق".

ومن أمثلة مخالفة ابن إياز لسيبويه في الرأي قول ابن إياز:" حذف النون يكون للإضافة والتخفيف في الموصول كما ذكرنا، ويكون لتقديرها كقول الشاعر[2]:

يا من رأى عارضاً أسر به بين ذراعَي وجبهة الأسد

ف ذراعَي مضاف تقديراً والمضاف إليه محذوف، والجبهة مضافة إلى الأسد، وهذا قول المبرد خلافاً لسيبويه"، فقد خالف ابن إياز رأي سيبويه في أن حذف النون من المضاف المثنى وجمع المذكر السالم، يكون بسبب الإضافة التقديرية، كما يكون بسبب الإضافة اللفظية، فإذا كان المضاف إليه منويًّاً أو مقدراً وكان المضاف مثنىً أو جمعاً فإن النون تحذف من المضاف، وقد بيَّن ابن إياز أن هذا الرأي رأيه، وأنه قد ذكره سابقاً، وأن هذا الرأي يوافق رأي المبرد ويخالف رأي سيبويه.

وقد يذكر ابن إياز رأي سيبويه في المسألة ولايمكن لقارئ كتابه أن يعرف اتجاه ابن إياز نحو هذا الرأي إذا كان موافقاً له أو مخالفاً، ومن ذلك قول ابن إياز في قول الشاعر:" وما مثله في الناس إلا قبيله":" قبيله يجوز فيه الرفع والنصب، وذلك مبني على مسألةٍ وهي:" ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد" و" ما لي أحد إلا زيد صديق"، فمن رفع اعتمد على المنعوت، فجعل المستثنى بدلاً منه، ولم يبال بالنعت؛لأنه فضلة، ومن اعتمد على النعت؛لأنه من تمام المنعوت نصب؛ لأنه يصير بمترلة الاستثناء المقدم؛ لأنه إذا تقدم على النعت فكأنه قد تقدم على المنعوت، فيجب نصبه.

قال سيبويه تصحيحاً للنصب بعد أن ذكر الرفع:" وقال بعضهم:" ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خيراً منك"، كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً" انتهى كلام سيبويه، وقد بين وجه النصب إلا أنه قدم الرفع على النصب في الاختيار"[٣].

لايمكن أن نعرف من خلال العبارة السابقة إذا كان ابن إياز يوافق سيبويه أم يخالفه؛لأنه إنما يعرض رأيه عرضاً، وقد كان ابن إياز يتخذ العرض منهجاً له في بعض الأحيان، حيث يذكر آراء النحويين في المسألة دون ترجيحٍ.

ونحن في هذا البحث نهدف إلى:

١- جمع آراء سيبويه في قواعد المطارحة لابن إياز ومناقشتها، ومعرفة رأي النحويين فيها.

٢- ذكر رأي الباحث في كل مسألة ومدى موافقته أو مخالفته لسيبويه.

٣- معرفة طريقة ابن إياز في عرض آراء سيبويه وموقفه منها.

٤- معرفة مدى تأثر ابن إياز بسيبويه.

٥- معرفة مدى أثر سيبويه في ابن إياز وفي كتابه قواعد المطارحة.

هذا ولن أتعرض بالتعريف لسيبويه ولا لابن إياز؛ لأنهما أعلام مشاهير أئمة كبار في النحو يعرفهم كل من له دراية بعلم النحو، وهما ليسا بحاجةٍ إلى تعريفي لهما؛ لشهرتهما التي طبَّقت الآفاق؛ ولأنَّ غيري كثيرين سبقوني بالتعريف لهما، مما يجعلني أظن ظناً يشبه اليقين أن كلامي عنهما سيكون معاداً ومكرورا.

وكذلك اخترت أن أسكت عن كتاب قواعد المطارحة؛ لعلمي أن كثيراً من الباحثين الذين درسوه قد تعرضوا للكتاب، ونسخه، وطبعته، وتحقيقه، وأهميته...إلخ، وهذا يؤكد لي أن الكلام عن الكتاب سيكون معاداً كما أن الكلام عن الإمامين سيكون معاداً.

١- اختصاص (ربما) بالجملة الفعلية

قال ابن إياز: "وقوله عز اسمه[٤] "رُبَمَا يَوَدُّ الذينَ كفَرُوا" على تقدير "كان" أو على نيابة المستقبل عن الماضي، والمعنى: "ربما ود"، أو لأن خبره تعالى لا بد من وقوعه، فكأنه قد وقع. فإن قيل: أيجوز وقوع الجملتين بعد "ربما"، أم تختص بإحداهما؟ أجبتُ: نقل الشلوبيني في شرح الجزولية[٥] أن سيبويه لا يجيز أن تقع بعد "ربما" إلا الجملة الفعلية، وحمل وقوع الاسمية بعدها على الشذوذ، كقول الشاعر[٦]:

رُبَمَا الجامل المؤبّلُ فيهم ... وعناجيجُ بينهنّ المِهارُ

وأما السيد ابن الشجري، وابن الحاجب، فأجازا ذلك، ولم ينبها على شيء. "[٧]

وقد جاء رأي سيبويه في قوله: "ومن تلك الحروف: ربما وقلما وأشباههما، جعلوا ربَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى "ربَّ يقول"، ولا إلى "قلَّ يقول"، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل."[٨]، والحقيقة أن سيبويه لم يتحدث عن الشذوذ في كتابه و لم ينقله عنه الشلوبين فقد قال الشلوبين:" وقوله: ومتى لحقتها- يقصد رب- "ما" ساغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية، ليس هذا مذهب سيبويه، ولكنها عنده إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية، وما ذكره هذا المؤلف حكاه غير سيبويه"[٩]، فالشلوبين لم ينقل عن سيبويه أنه قال أن دخول رب على الجملة الاسمية من باب الشذوذ، و لم يقله سيبويه نفسه في كتابه، وربما رأى سيبويه أن رب تختص بالجملة الفعلية على الأفصح، لكنه يقر بوجودها مع الجملة الاسمية لورود السماع بذلك ، و لم يشر أن ذلك من باب الشذوذ.

قال السيرافي: " و (رب) واقعة على اسم تقديره أنه مخفوض ب (رب)، قل واقعة على اسم تقديره أنه مرفوع ب (قد)، وذلك قولك: ربما يقوم زيد. وقال الله عز وجل: (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ويقول: قلما يقوم زيد، فهذا وجه الكلام فيها، وقد تجعل (ما) زائدة، وبعدها اسم مخفوض ب (رب)، كقولك: ربما رجل خلصته من السبع."[١٠]

لم يتعرض السيرافي لاختصاص ربما بالدخول على الفعل، وكلامه الأخير يشير إلى الجواز، ولكن ينتبه إلى أن كلامه على زيادة ما وجر الاسم النكرة بعدها برب خلافا لما في كلام ابن إياز.

أما رأي ابن الشجري الذي أشار إليه ابن إياز فإن ابن الشجري يرى أن "ربما" يأتي بعدها الفعل، ويأتي بعدها المعرفة، ويُرجِّح أن يكون الفعل بعد رب ماضياً؛"لأن التقليل إنما يتناول ما عُرِف حده، والمستقبل مجهول"[١١].

فابن الشجري يرى أن رب تدخل على الأفعال وعلى الأسماء المعارف بل إنه أشار أن رب إذا دخلت عليها ما كانت ما زائدة لاتكف رب عن العمل، وأن رب تجر الاسم النكرة الذي تدخل عليه، أو تكون "كافة يصلح دخول الفعل والمعرفة بعدها"(١٢).

وأما رأي ابن الحاجب فقد جاء في قوله:" من خصائصها- يقصد "رب" أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخيره عنها، وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر إلى آخره، أما وجوب تأخيره؛ فلأنها لإنشاء التقليل،وكل ما وضع للإنشاء فموضعه صدر الكلام... وأما حذفه فلأن المعنى فيه معلوم"، يفهم من كلام ابن الحاجب أنه يأخذ برأي سيبويه، وأنه يرى أن رب تدخل على الجملة الفعلية التي يكون فعلها مذكوراً أو محذوفاً، وبالتالي فإن ابن إياز قد جانب الصواب عندما نسب هذا الرأي إلى ابن الحاجب والله أعلم.

قال الفارسي: "وأما دخولها على الفعل، فإنها تدخل عليه، فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل دخولها. ألا ترى: أنها تدخل عليه قبل الفعل، نحو: قلما سرت، وقلما يقول، ولم يكن الفعل قبل دخول (ما) عليه يلي الفعل. قال سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الأفعال: من تلك الحروف (ربما) و (قلما) وأشباههما. جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى: رب يقولُ، ولا إلى: قلَ يقول، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل، قال: وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال(١٣):

صَددْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما وصالٌ على طُولِ الصُّدود يَدومُ

قال: وإنما الكلام: قلما يدوم وصال. انتهى كلام سيبويه. ومذهبه في هذا كما تراه، من أن (قلَ) كان حكمه أنْ يليه الاسم، لأنه فعل، فلما دخلت عليه (ما) كفته، وهيأته للدخول على الفعل، كما تهيئ (رب) للدخول على الفعل، ولا يجوز أنْ يرفع: (وصالٌ) بـ (يدوم)، وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع يبقي، أو

يثبت، أو نحوه مما يفسره (يدوم)، ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء على ما قَدره، لأنه موضع فعل"[١٤]

ولابن يعيش رأي في قوله: " تدخل ما في ربَّ على وجهين أحدهما: أن تكون كافة، والآخر أن تكون ملغاة، فأما دخولها كافة فلأنها من عوامل الأسماء، ومعناها يصح في الفعل وفي الجملة، فإذا دخلت عليها ما كفَّتها عن العمل "[١٥]

وهذا ابن مالك ورأيه في "ربما"ورده على الفارسي: "وكذلك أيضا زعم في قول الشاعر:

ربما الجامل المؤبل فيهم ... وعناجيج بينهن المهار

أن "ما" فيها نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبر مظهر، والصحيح أن "ما" فيه زائدة كافة هيّأت رُبّ للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأتها للدخول على الجملة الفعلية في قوله تعالى:[١٦] "رُبما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين" ، وفي قول الشاعر[١٧]:

لا يُضيعُ الأمينُ سرّا ولكن ... رُبّما يُحْسَبُ الخئونُ أمينا"[١٨]

أما الزمخشري فيقول: "وتكف بما فتدخل حينئذ على الاسم والفعل كقولك ربما قام زيد، وربما زيد في الدار." [١٩]

رأي الباحث:

يرى الباحث أن "ربما" تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، وأن ما جاء من شواهد يجب أن يؤخذ على ظاهره ولا يؤول؛ لأنه إذا كان الظاهر يتفق مع العقل والمنطق فلم نلجأ إلى التأويل؟، والعقل يقول يجب ألا تقاس ربما بقلما ؛لأن "قلَّ" فعل ولما دخلت عليها ما مكنتها من الدخول على الأفعال، و لم تمنعها من الدخول على الأسماء كشأنها قبل دخول ما عليها، أما رب فإنها حرف والحرف في الأساس يختص بالأسماء دون الأفعال، فعندما تدخل عليه ما تمكنه من الدخول على الأفعال مع بقاء اختصاصه بالأسماء ؛ولأن الشواهد على ذلك من القرآن والشعر كثيرة؛

ولأن سيبويه ذكر أن ربما تختص بالجملة الفعلية لكنه لم ينف دخولها على الجملة الاسمية ولم يصفه بالشذوذ كما ذكر ابن إياز ، وقد أثبتنا ذلك فيما نقلنا من أقوال.

كما يرى الباحث أن ابن إياز ذكر رأي سيبويه من خلال الشلوبين، ولم يذكره من كتاب سيبويه مباشرةً.

٢-اسم لا النافية للجنس بين الإعراب والبناء

قال ابن إياز: "واختلف في اسمها، فالأشهر أنه مبني، وفيه وجوه: وقيل: وقع ذلك لتضمنه معنى "من" الدالة على الاستغراق...وقيل: ركبت "لا" مع اسمها، والتركيب موجب للبناء، وقيل: بل ذلك لشبهه بلام الاستغراق، وبني على حركة لعُروض البناء، وكانت فتحةً لأجل التركيب، وذهب الزجاج والسيرافي إلى أنه معرب، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: هذا باب النفي بـ"لا"، و"لا" تعمل في ما بعدها، فتنصبه بغير تنوين."(٢٠)

الواضح من كلام ابن إياز أنه يرجح البناء لاسم لا النافية للجنس، وأنه يخالف في ذلك الرأي سيبويه، والزجاج، والسيرافي، والواضح أنه يهتم ويعول على رأي سيبويه وإن جاء مخالفاً لرأيه، حيث ذكر رأي الزجاج والسيرافي ثم بين أن رأيهما يوافق رأي سيبويه، ونقل كلام سيبويه من الكتاب، وكأنه يشير بذلك إلى قوة رأي الزجاج والسيرافي.

ولقد ذكر سيبويه هذه القضية في بابٍ قال في أوله: "(هذا باب النفى بلا) ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر."(٢١)،

فسيبويه يرى أنَّ اسم لا النافية للجنس يكون معرباً منصوباً لكن بدون تنوين؛ لأن لا مع اسمها مركبتان كتركيب خمسة عشر فتبنى لا واسمها على فتح الجزأين كما بنيت خمسة عشر.

قال أبو علي: "قول أبي بكر: المنفي بلا معرب يشبه المبني، الدليل على أنه معرب أنك تعطف عليه المنصوب، فتقول: لا رجلَ وغُلامًا، لا أبَ وابْنًا، فلو لم يكن منصوبًا لم يجز أن يعطف عليه بالمنصوب ولا يوصف به، فهذا دليل إعرابه، والدليل على بنائه أنه لم ينون ولو كان غير مبني لوجب تنوينه."(٢٢)

قال أبو سعيد السيرافي: " واختلف أصحابنا في فتحة الاسم المبني مع (لا)، فقال أبو العباس محمد بن يزيد إنها بناء، وقال أبو إسحاق الزجاج إنها إعراب، والذي عندي: أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب وهو مذهب سيبويه"(٢٣).

ولقد اختلف النحويون حول رأي سيبويه في تلك المسألة، وحول تفسيرهم وقراءتهم لما جاء في كتابه، فالسهيلي يرى أن سيبويه يعُدُّ لا النافية للجنس غير عاملة وأن الاسم بعدها مبنيٌ يقول السهيلي: " وإن كانت غير عاملة- كما ذهب إليه سيبويه- والاسم بعدها مركّب معها مبني على الفتح ... "(٢٤). وليس السهيلي وحده الذي قال بالبناء بل قال به وعزاه إلى سيبويه ابنُ هشام في قوله: "والذي عندي أن سيبويه يرى أنَّ المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه"(٢٥).

٢ – قال ابن مالك:" والعجب من الزجاج والسيرافي في زعمهما أنّ ما ذهبا إليه من أنَّ فتحة (لا رجلَ)، وشبهه فتحة إعراب هو مذهب سيبويه استناداً إلى قوله في الباب الأول من أبواب (لا) "و (لا) تعمل فيما بعدها منتصبةً بغير تنوين" ، وغفلا عن قوله في الباب الثاني: "واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يلِ (لك) فإنما يُذهب منه التنوين كما أُذهب من خمسةَ عشرَ. لا كما أُذهبَ من المضاف". فهذا "نصٌ لا احتمال فيه"(٢٦).

وممن نسب الإعرابَ إلى سيبويه أبوحيان حين قال:" واختلفوا في هذه الحركة فذهب أكثر البصريين الى أنها حركة بناء: والأخفشُ والمازني والمبردُ والفارسيُّ، وذهب الكوفيون والجرمي، والزجاج والسيرافي والرماني الى أنها فتحة إعراب، ونُسب ذلك الى سيبويه"[٢٧].

رأي الباحث:

يرى الباحث الصوابَ أنَّ سيبويه قال بإعراب اسم لا النافية للجنس، وأنه قال ببنائه في حال كونه مفرداً مركباً مع لا مثل خمسة مع عشر، والأدلة على ذلك واضحة جليَّة منها:

١- في قول سيبويه:" و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها"[٢٨]. كلمة تعمل فيما بعدها فتنصبه، والنصب إعراب باتفاق وليس بناءً، وقوله عملها فيما بعدها مثل عمل إن فيما بعدها دليل آخر على اختيار سيبويه للإعراب؛لأن إن إنما تعمل النصب في اسمها.

٢- بيَّن سيبويه في كلامه عن "لا" أنها تشبه خمسة عشر في اللفظ فقط، فهو بناء شكلي لكنه إعراب حقيقي ، والدليل أن النعت والعطف يأتيان منصوبين على محل اسم لا، يقول سيبويه:" فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها"[٢٩]. فالكلام واضح لا لبس فيه فالاتفاق بين لا واسمها وبين خمسة عشر إنما يكون في اللفظ، ويؤكد سيبويه أن لا عاملة فيما بعدها.

٣- خالف ابن إياز سيبويه، حيث رأى أن الأشهر في اسمها البناء وأن سيبويه قال بالإعراب، وهذا دليل على أنه ينقل رأي سيبويه ليس موافقاً له على طول الخط.

٤- يبدو أن الخلاف حول موقف سيبويه جاء من عموم ألفاظ سيبويه،، وأنها تحتاج إلى تفسير وبيان، وقد أشار الرضي إلى ذلك فقال:" والفتحة في

لارجل عند الزجاج والسيرافي إعرابية، خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه"[٣٠].

٥- وأخيراً أرى أن أصح الأقوال عندي هو قول المبرد، حيث قال:" اعلم أنَّ لا إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين"[٣١]، وقال أيضاً:" وكذلك لا رجل في الدار، رجل في موضع نصب منون، إلا أنهما جعلا اسماً واحداً"[٣٢]، فالمبرد يرى أن اسم لا النافية المفرد النكرة يعرب منصوباً ثم يبنى لتركبه مع "لا" كتركيب خمسة عشر، وأن المثنى يعرب منصوباً بالياء.

٣-إعراب الاسم بعد إذا

قال ابن إياز عن إعراب الاسم بعد إذا: "أجاز أبو الحسن الأخفش وقوع المبتدأ والخبر بعدها قليلا، قال بعض الحذاق: وهو الذي يقضي به ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه أنشد بيت ذي الرمة: [٣٣]

إذا ابن أبي موسى بلالًا بلغته فقام بفأس بين وصليك جازرُ

فأجاز في (ابن) النصب والرفع، فالنصب على إضمار فعل يفسره ما بعده، تقديرُه: إذا بلغت ابن أبي موسى بلغته. والرفع على الابتداء، وما بعده خبره."[٣٤].

فقد أشار ابن إياز إلى رأي سيبويه في عبارته السابقة ، وأشار إلى أن سيبويه يرى أن المبتدأ والخبر يقعان بعد إذا قليلاً ، وهذا ما قال سيبويه بخصوص هذه القضية:" قول ذي الرمة:

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازر

فالنصب عربي كثير والرفع أجود، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيدا وزيدا ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد."[٣٥]

وقال السيرافي: "وأما قول ذي الرمة؛ فإن الاختيار فيه النصب؛ لأن "إذا" فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى. فإذا كانت بالفعل أولى، كان إضمار الفعل الذي

ينصبه أجود."[٣٦]، فالسيرافي يرجح النصب للاسم الواقع بعد إذا ؛ لأن إذا شرطية وهي أولى بالفعل، فيجب تقدير فعل محذوف قام بنصب الاسم، وقد فُسِّرَ هذا الفعل المحذوف بالفعل المذكور.

وهو ما أكده الشنتمري في نكته :" وأما قول ذي الرمة فإن الاختيار فيه النصب؛لأن إذا فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى"[٣٧]

أما الرضي فيرى أن سيبويه والأخفش يرجحان دخول إذا على الجملة الاسمية قليلاً، وأن " الأكثر كونها عندهما فعلية، إما ظاهرة الفعل نحو: جاء زيد، أو مقدرة، نحو: إذا السماء انشقت، أي إذا انشقت السماء"[٣٨]، ويبدو أن الرضي يرى رأي الأخفش وسيبويه، حيث قال:" وإنما لم يوجبا الفعل بعدها، كما فعل المبرد؛لأنها ليست عريقة في الشرط،كإن، ولو،ولا ظاهرة في تضمن معناه، كمن ومتى"[٣٩].

ويبدو أن لابن هشام رأياً آخر ، حيث قال عن بيت ذي الرمة:" فيمن رفع ابناً إن التقدير إذا بلغ"[٤٠]، فابن هشام يرى أن إذا لايليها إلا الفعل ؛ لذلك قدر الفعل في بيت ذي الرمة في حالتي النصب والرفع، أما النصب فلا خلاف حوله ، وأما الرفع فقد قدر إذا بُلِّغَ ابنُ أبي موسى، حيث قَدَّرَ فعلاً رافعاً، ويكون "ابن" نائبَ فاعلٍ.

ولقد سبق ابنَ هشام إلى هذا الموقف المبردُ ، فلقد نص الأخير على رفض دخول إذا على أي شيء خلاف الفعل، يقول المبرد عن بيت ذي الرمة:" ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأً؛لأن هذه الحروف لاتقع إلا على الأفعال، ولكن رفعه يجوز على ما ينقض المعنى، وهو أن يضمر بُلِّغ"[٤١].

رأي الباحث:

يرى الباحث أن سيبويه قال بجواز دخول إذا على الجملة الاسمية، لكنه بيَّن أن ذلك يكون قليلاً نادراً . وربما كان ذلك راجعاً إلى الضرورة الشعرية ،كما في

بيت ذي الرمة، والراجح والذي عليه معظم النحويين أن إذا تدخل على جملةٍ فعليةٍ ، وأنها لو دخلت على اسمٍ فهو فاعل أو نائب فاعل لفعلٍ محذوف يفسره المذكور.

كما بيَّن الباحث أنَّ سيبويه والأخفش قد خالفهما في رأيهما المبرد وابن هشام، وكثيرٌ من النحويين، وهو ما يدل على أن الجمهور مناهض لسيبويه والأخفش في تلك المسألة، والراجح عندي رأي الجمهور.

ويرى الباحث أنَّ ابن إياز إنما ذكر رأي سيبويه في تلك المسألة لينبه على الرأي المخالف لرأيه؛ لأنه يرى أنَّ إذا" اختصت بالإضافة إلى الفعل دون الاسم؛ لما فيه من معنى الشرط والجزاء، فأما قوله تعالى:" إذا السماء انشقت"، "وإذا السماء انفطرت"، فليس الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء، وإنما هو مرفوع بإضمار فعلٍ يفسره ما بعده، بمنزلة قوله تعالى:" وإن أحد من المشركين استجارك"" (٤٢)

٤-الاستثناء بـ(خلا)

قال ابن إياز "وأما "خلا" فالمشهور عند سيبويه النصب بها، وحكى فيها الجر عن بعضهم. فإذا دخلت "ما" على "خلا"، و"عدا" تمحّضت فعليتهما، لأن "ما" مصدرية فلا بد لها من فعل يكون صلتها.(٤٣)

أما رأي سيبويه فيمكن أن نستخلصه من موضعين في كتابه: حيث قال في الموضع الأول: "فحرفُ الاستثناء إلا... وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات."(٤٤)، وهو في هذا الموضع يؤكد أنَّ خلا وعدا أفعال وإن لم تدخل عليهما ما المصدرية، وأن خلا تأتي حرفاً مثل حاشا في بعض اللهجات.

وقال في الموضع الثاني: " وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسمٌ ولا

تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلتَ. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاما."[٤٥]، وسيبويه في هذه العبارة يؤكد أمرين مهمين: الأول: أن خلا تأتي حرف جرٍّ عند بعض العرب، والثاني: أنها إذا بقت خلا فلابد من نصب ما بعدها.

والسيرافي يبين رأيه أثناء شرحه لكلام سيبويه فيقول: " وأما (عدا) و (خلا) فإذا نصب ما بعدهما فهما فعلان يجريان مجرى (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء"[٤٦]، يشير السيرافي هنا إلى أن عدا وخلا بدون "ما" قد يأتي ما بعدهما منصوباً وهما هنا فعلان.

وقال في موضع آخر:" وأما (ما عدا) و (ما خلا) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين أن (ما) في موضع نصب، وأن (ما خلا) و (ما عدا) كالمصدر، وفاعل (عدا) و (خلا) مضمر تقديره: ما عدا بعضهم، وما خلا بعضهم، كأنا قلنا: أتاني القوم مجاوزتهم زيدا."[٤٧]، وهو يشير إلى أن ما إذا دخلت على عدا وخلا فهناك إجماع على فعليتهما، وعلى نصب ما بعدهما .

"وقد تكون خلا حرف جرٍّ، ولم أعلم خلافاً في جواز الجر بها، ولم أر أحداً ذكر في "عدا "الجر إلا الأخفش، فإنه قرنها وبعض ما ذكر مع خلا في الجرِّ"[٤٨]، فالسيرافي يرى مايراه شيخه سيبويه من أن خلا تأتي حرف جر في بعض اللهجات.

وأما أبو حيان فقد قال:"ومذهب سيبويه والأكثر أن خلا وعدا فعلان ضمنا معنى الاستثناء، ولم يعرف سيبويه الجر بعدا وخلا، وإنما نقل الجر بهما الأخفش، وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن حاشا وعدا وخلا ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجرُّ، فإذا انجرّ كنَّ حروفاً، وإذا انتصب كنَّ أفعالاً، وإذا جاء قبلها "ما" فالجمهور على وجوب النصب بعدها"[٤٩]، وقد جانب أبا حيان الصوابُ؛ لأن سيبويه نص على وجود الجر بخلا في بعض اللهجات ومثَّل لذلك.

ويرى ابن يعيش أن "المستثنى بخلا وعدا... لايكون إلا نصباً سواء كان الاستثناء من موجب أو منفي"(٥٠)، ثم يفسر سبب النصب فيقول:"وإنما كان المستثنى بهما منصوباً؛ لأنهما فعلان ماضيان، وفاعلهما مضمر مستتر فيهما"(٥١)، فخلا وعدا بدون "ما" فعلان عند ابن يعيش.

وإن كان ابن يعيش يؤكد نصب مابعد خلا وعدا ؛ لأنهما فعلان فلا يمنعه ذلك من ذكر أقوال تخالف ما يذهب إليه فتراه يقول:" وبعض العرب يجعل خلا حرف خفضٍ فينخفض المستثنى على كل حال، كما أن حاشا كذلك، فيكون لفظها مشتركا بين الحرف والفعل، فإن اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها، وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها"(٥٢)ـــ وبذلك يوافق ابنُ يعيش رأيَ سيبويه. فإذا دخلت ما على خلا أو عدا فلا يمكن أن يكون ما بعدهما إلا منصوباً؛ " لأن ما فيهما مصدرية فلاتكون صلتها إلا فعلاً، وفاعلها مضمر مقدر بالبعض... وما وما بعدها في موضع مصدر منصوب"(٥٣).

وإن كان الجرمي قد أجاز الجر بعد ماعدا وما خلا، وقد أشار إلى رأيه هذا كثير من النحويين منهم الرضي الذي قال:" وجوَّز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا، ولم يثبت، على أن ما زائدة"(٥٤)، فما عنده زائدة وخلا أو عدا حرفا جرٍّ وما بعدهما مجرور بهما، "وأجاز الكسائي الجرَّ بهما بعد ما على جعل ما زائدة، وجعل خلا وعدا حرفي جرٍّ"(٥٥)

وهذا ابن عصفور يبين أن أدوات الاستثناء تأتي حروفاً وأسماء وأفعالاً فيقول:" والاسم غير و... والفعل ليس ولايكون، وعدا وماعدا وما خلا، وقد حكى ب "ما خلا" الجر فتكون ما حينئذٍ زائدة لامصدرية وتكون خلا حرفاً"(٥٦).

وقد عدَّ ابن عصفور "عدا" مع "ما" وبدون "ما" من الأفعال، أما "خلا" فلم يذكرها فعلاً إلا مع "ما"، لكنه ناقض نفسه حين ذكر أن خلا بدون ما قد تأتي فعلاً، حيث يقول:" والذي استعمل فعلاً وحرفاً "خلا" إلا أن الغالب عليها الفعلية، فتكون فعلاً إذا نصبت ما بعدها، وتكون حرفاً إذا انخفض ما بعدها"(٥٧).

وابن عقيل يقول ماقاله أبو حيان، حيث قال :" فخلا وعدا حرفا جرٍّ، و لم يحفظ سيبويه الجر بهما، وإنما حكاه الأخفش"[٥٨]، ولا أدري كيف غفل أبوحيان وابن عقيل عن رأي سيبويه وعن تمثيله للجر بخلا!

رأي الباحث:

يرى الباحث أنَّ "خلا" تأتي للاستثناء، وأنها تأتي فعلاً إذا دخلت عليها "ما"، وأنها مع "ما" لاتكون إلا فعلاً، وبدون "ما " يمكن أن تكون فعلاً ويمكن أن تكون حرفاً، وبالتالي فالباحث يرجِّح رأي سيبويه حول خلا، ويرى أن ابن إياز قد ذكر رأي سيبويه في تلك المسألة؛ لأنه يتبنى هذا الرأي، ويأخذبه، ويسير عليه.

٥-بناء (أيُّ)

قال ابن إياز أثناء كلامه عن المنادى المضاف: "فإن قيل: فـ "أيُّهم" من قوله تعالى: " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً "[٥٩] مضافة، وبناؤها عارض، ومع ذلك فلم تعارض الإضافة عروض البناء عند سيبويه. أجبت: لأجل ذلك فرّ ابن السراج، وذهب إلى أنه على الحكاية، وهو قول الخليل.

نعم، هاهنا سببان للبناء؛ أحدهما كونها موصولة، والآخر حذف صدر صلتها، والإضافة تعارض مقتضى البناء الواحد، لا المقتضيين، وهذا البسط لي، فتأمله"[٦٠]، فابن إياز يرى أن الإضافة يمكن أن تتغلب على سبب البناء لو كان سبباً واحداً فقط، أما إذا كان للبناء سببان فلايمكن أن تتغلب الإضافة عليهما؛ لذا يظل الاسم مبنياً رغم إضافته.

القياس نصب أي عند سيبويه لشبهها بالذي:

ورأي سيبويه جاء في أكثر من عبارة منها قوله: "وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ، لأن أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن مَن في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي."[٦١]، ولا أعرف لهذا القياس معنى فأي إذا شابهت الذي

كانت مبنية في محل نصب أو رفع أو جر، ولم يكن الإعراب فيها ظاهراً، ولقد قاس الخليل "أي" على "الذي" ومع ذلك رجح الإعراب في أي ، وأن يكون الإعراب ظاهراً على الكلمة، وربما أرادوا أنها تشبه الذي في النقص والافتقار لجملة تتممها، وإن كانت الذي تبنى فهي تعرب للإضافة.

رأي الكوفيين والخليل ويونس في أي:

وقال أيضاً سيبويه:"وحدّثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها "ثم لنترِعنّ من كل شيعةٍ أيَّهم أشدُّ عَلى الرَّحْمَنِ عُتيّا" ، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيِّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضربِ الذي أفضلُ؛ لأنك تُنزل أيًا ومَن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام. وزعم الخليل أن أيُّهم إنما وقع في اضربْ أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضلُ، وشبهه بقول الأخطل[٦٢]:

ولقد أبيتُ مِن الفتاة بمنزلٍ ... فأبيتُ لا حرجٌ ولا محرومُ

وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهدُ إنك لَرسولُ الله. واضربْ معلّقةٌ."[٦٣] ، فسيبويه يذكر آراء شيوخه عن أي، ويبين أن منهم من شبهها بالذي ويرى أنها معربة عند الكوفيين، وأن الخليل يرى بناءها على الحكاية، ويونس يرى أن نترعن علقت عن العمل ، وأن أيهم أشد جملة اسمية من مبتدأ وخبر وهي استئنافية لا محل لها من الإعراب.

ثم رد على ما ذهب إليه الخليل ويونس فقال: "وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضربِ الفاسقُ الخبيثُ تريد الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ. وأما قول يونس فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق"[٦٤].

وأما ابن السراج فقد أخذ بالحكاية اقتداءً بالخليل يقول ابن السراج: "وقد قرأ بعض أهل الكوفة: "ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ"، وإنما حذف المبتدأ

من صلة "أي" مضافة لكثرة استعمالهم إياها، فإذا كانت مفردة لزمها الإعراب فقلت: "اضرب أيًّا أفضل" ولا تثني ههنا، وإن كانت "الذي" تقبح ههنا من قبل أنهم إنما بنوها مضافة وتركوها مفردة على القياس. قال أبو بكر: هذا مذهب أصحابنا وأنا أستبعد بناء "أي" مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية، كأنه إذا قال: "اضرب أيهم أفضل" فكأنه قال: اضرب رجلًا إذا قيل: "أيهم أفضل" قيل: هو. والمحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون، وهذا الذي اختاره مذهب الخليل ."[٦٥].

يقول السيرافي:" واعلم أنَّ الكوفيين يجرون أيهم مُجرى ما ومن في الاستفهام والمجازاة والخبر، وإذا أوقعوا عليها الفعل- وهي في معنى الذي- نصبوها، وسواء حذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوا"[٦٦]، فمذهب الكوفيين إعراب "أيهم" متى كانت بمعنى الذي في حالة حذف صدر صلتها، وكذلك في حالة عدم حذف صدر صلتها، وتقوي مذهب الكوفيين رواية الجرمي، حيث رُوي عنه أنه قال: "خرجت من الخندق- يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيُّهم أفضل، أي كلهم ينصب"[٦٧].

ويقول الفارسي:" وزعم الخليل أن أيُّهم حكاية، وأما يونس فزعم أنه بمنزلة " أشهد أنك لرسول الله". قال أبو علي: التوفيق بين المسألتين على قول يونس أنه لم يُعدِّ أشهد إلى أنك، كما لم يُعدِّ اضرب إلى أي"[٦٨].

رأي سيبويه في أيُّهم بالضم:

ثم يعلق سيبويه فيقول:"وأرى قولهم: "اضربْ أيُّهم أفضلُ" على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا، واستُعمل استعمالا لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفا. وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي

أفضل فاضربْ، واضربْ مَن أفضلُ، حتى يُدخلَ هو. ولا يقول: هاتِ ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسن. فلما كانت أخواته مفارِقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلا قليلا "[٦٩]، فسيبويه يبين سبب بناء أي، وأنها لما حذف صدر صلتها خالفت أخواتها الموصولات التي لاتحذف صدر صلتها فبنيت.

ويؤيد السيرافي مذهب سيبويه فيقول:" ويقوي مذهب سيبويه في البناء أن نظيرَي أيهم من وما وهما مبنيان، وكان حق أيهم أن يكون مبنياً لوقوعه موقع حرف الاستفهام والجزاء، وموقع الذي، وكل ذلك مبني، فلما دخل أيهم نقص في العائد ضعف فرُد إلى أصله"[٧٠].

وأما الفارسيُّ فقال:" أيهم في الآية بمعنى الذي عند سيبويه، وهو عنده مبني على الضم؛ لأنه قد حُذف من صلته ما يعود إليه، وأشد خبر المبتدأ المحذوف، ولو ذُكر في صلته العائد لم يجرِ البناء فيه"[٧١].

ومكي يخالف سيبويه ويصف رأيه بالخطأ فيقول: "ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرحمن عِتِيّاً": "ومذهب سيبويه أن (أيهم) مبنية على الضم، لأنها خالفت أخواتها في الحذف، لأنك لو قلت رأيت الذي أفضل منك، ومررت بمن أفضل منك قبح، وذلك حسن في " أيهم " فخالفت أختها بحسن حذف الصلة بعدها، فبنيت على الضم. وقد خطيء سيبويه في هذا القول، لأن مذهبه أنه إنما أعرب (أيا) إذا انفردت من أجل أنها تضاف. فكيف يعربها من أجل أنها تضاف ويبينها وهي مضافة."[٧٢].

وهذا ابن الشجري يقول:" وسيبويه يحكم ببنائها على الضم إذا كانت اسماً ناقصاً موصولاً بجملة ابتداء، والمبتدأ من الجملة محذوف، وهو العائد منها إلى أي"[٧٣]، بل إن ابن الشجري يبين أن "من العرب من يعربها في كل أحوالها"[٧٤].

والجزولي يخالف سيبويه فيقول:" إعرابه مع حذف المضاف إليه، دليل على أنه كان مع المضاف إليه أيضاً معرباً؛ لأن حذف المضاف يرجِّح جانب الحرفية، كما في قبل وبعد"[٧٥].

وابن الطراوة يرى أنَّ الذين قالوا إن أي تبنى وهي مضافة إذا حذف صدر صلتها " غلطوا، و لم تبنَ إلا لقطعها عن الإضافة، وقوله: أيهم،" هم" من أيُّهم مبتدأ وأشدُّ خبره، وأيٌّ مقطوعة عن الإضافة"(٧٦).

ومن المؤيدين لمذهب سيبويه ابن الحاجب، حيث قال:" ومذهب سيبويه الصحيح"(٧٧)، وأبو حيان الذي يؤكد أن الحق مع سيبويه بالشواهد فيقول:" والحجة لسيبويه وهو مما يبطل مذهب الخليل ويونس- قول الشاعر(٧٨):

إذا ما أتيت بني مالكٍ فسلم على أيهم أفضل

وقوله(٧٩):

أباهلَ لو أن الرجال تتابعوا على أينا شرٌّ قبيلاً وألأم

ومما جاء نحوه؛لأن حروف الجر لا تُعلق عن العمل، ولا يضمر قولٌ بينها وبين ما يليها، فتعين البناء"(٨٠).

أي المفردة:

يبين سيبويه أن الخليل ويونس يقولون بالحكاية والتعليق مع "أي" المفردة؛ لأن البناء ليس سببه الإضافة ولا حذف صدر الصلة بل سبب البناء الحكاية، أو تعليق الفعل نزعن عن العمل ؛ لذا فهي مبنية حتى ولو مفردة لهذين السببين ، يقول سيبويه:"ومن قولهما: اضربْ أيٌّ أفضلُ. وأما غيرهما فيقول: اضربْ أيا أفضلُ. ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيهم، وأجروا أيا على القياس"(٨١)، ثم ختم كلامه معللا ما ذهب إليه بأنه "لو قالت العرب اضربْ أيٌّ أفضلُ لقلته، و لم يكن بدٌّ من متابعتهم "(٨٢).

وعن أي المفردة يتحدث السيرافي فيقول:" وإذا أفردت أيًّا في موضع المضاف فمن قول يونس والخليل أنه يرفع المضاف...لأنه ليس بمبني عندهما، وإنما هو مرفوع بالابتداء على التقدير الذي ذكرناه عنهما، وسيبويه يرده إلى الأصل

فيقول: اضرب أيًّا أفضل، ومن حجته أنهم لو بنوه في الإفراد لكان حقه ألا يُنون؛ لأنه معرفة بمعنى الذي؛ لأن المعرب الذي يبنى في حالٍ إذا كان مفرداً معرفةً لم يُنوَّن"(٨٣).

رأي الباحث:

يرى الباحث أنَّ أي معربة بدون إضافة، وبالإضافة بل إن إعرابه مع الإضافة أولى ؛لأن الإضافة من خصائص الأسماء، والإعراب يكون أكثر ما يكون في الأسماء، وأما قول سيبويه ببنائها مع حذف صدر صلتها رغم إضافتها فهو قولٌ مردود.

والصواب –من وجهة نظري- أن أيهم مبتدأ وأشد خبر والجملة اسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب، وهو ما قاله يونس شيخ سيبويه، وإذا كان هذا الرأي فيه تعليق للفعل نتزعن عن العمل، فلست أراه- والله أعلم من باب التعليق ، بل من باب أن الجملة اكتفت بالجار والمجرور، كما تقول: "سوف آكل من كل طعامٍ" وينتهي كلامك عند الجار والمجرور.

وإن كان أبو حيان قد انتصر لرأي سيبويه مستدلاً على ذلك بالشعر فإن الشعر ربما كان لغة قومٍ يبنون أي على الضم دائماً كما حكى الجرمي عمن ينصبون أيًّا دائماً، ولاأقول إن ذلك راجع إلى الضرورة ؛ لأن النصب من الرفع لن يغير في الوزن شيئاً.

كما أرى أن ابن إياز استشهد برأي سيبويه في تلك المسألة مؤيداً له وباحثاً عن مبررات تدعم هذا الرأي، ومعارضاً رأي الخليل وابن السراج.

والفارسي يرى أن الإضافة ليست سبب الإعراب ، حيث يقول:" أي أعربت لأنها نقيضة كل، ومن أصولهم إجراء الشيء على نقيضه، وإذا كان ذلك في كلامهم وجب أن تكون محمولة على نقيضها وهو كل. ولا يجوز أنها أعربت لأجل الإضافة، والإضافة في كم موجودة، ومع هذا فلا تغيرها الإضافة، فعلم بهذا أن الإضافة لاتؤثر"(٨٤)

٦-تحمُّل المصدر لضمير

قال ابن إياز:" وهنا تنبيه: قال الربعي: المصدر إذا كان مطلقاً أو مقدراً بأن والفعل، فإنه لايتحمل الضمير؛ وذلك أنه لايوصف به، فلو أضمر فيه لكان إضماراً قبل الذكر، وإذا كان حالاً أو صفةً أضمر فيه كقولك: فعلته جهدك وطاقتك، وجاء زيدٌ ركضاً"(٨٥).

و جاء رد ابن إياز على الربعي فقال:"وأقول: نقل الزعفراني عن الأخفش أنه يضمر في "سقيا لك" ضميرًا، حيث قام مقام الفعل؛ ولذلك لا يظهر الفعل معه، قال أبو علي: وهو قياس مذهب سيبويه وإن لم ينص عليه؛ لأنه أضمر في الظرف في قولهم: "زيد عندك"، بل الإضمار في المصدر أولى؛ لأنه من لفظ الفعل.

فإن قيل: فما الناصب لقوله: (لك)؟. أجبته: قال أبو علي: لا يكون صفة لـ"سقيا"، وإن كان نكرة مثله؛ لقيامه مقام الفعل، فهو تبيين له ومتعلق به. وذكر الأندلسي – صاحب أبي علي – أن بعضهم يعلِّقُهُ بمحذوفٍ تقديره: "أعني لك". وفيه بُعدٌ؛ لأنه لا حاجة إلى تكلف التقدير مع وجود المصدر وتناوله إياه.

فأما قول سيبويه في باب من أبواب النفي: "تقديره: إرادتي بهذا لك"، فقال أبو علي: هذا تفسير للمعنى لا للعمل، بدليل أن الموصول لا يجوز حذفه وتبقية صلته عند البصريّ. واختار بعضهم أن يكون "لك" متعلقا بالفعل الناصب، لقوله: "سقيا"، ولا ضير فيه على هذا. ولو قيل: إنه صفة للمصدر لم يكن بعيدا، والله أعلم."(٨٦)

١-"سقياً" منصوب بفعل مضمر من لفظه عند سيبويه:

يرى سيبويه أن سقياً في سقياً لك منصوب بفعل مضمر من لفظه، حيث قال:" واعلم أن نصب هذا الباب المؤكد به العام منه وما وكد به نفسه يُنصب على إضمار فعلٍ غير كلامك الأول؛ لأنه ليس في معنى كيف و لم،كأنه قال:أحق حقاً، فجعله بدلاً كظناً من أظن، ولا أقول قولك، وأقول غير ما تقول،وأتجد

جدك، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، وادعوا دعاءً حقاً، وصبغ الله صبغةً، ولكن لايظهر الفعل؛لأنه صار بدلاً منه بمنزلة سقياً"[٨٧]، والنفي عند سيبويه في قوله:"لايظهر الفعل معه" يعني وجوب حذف الفعل في نحو سقياً لك.

ويقول السيوطي:" والاسم بعضه مبني قطعاً، ثم اختلف في سبب البناء، هل هو شيء واحد أو أكثر. فذهب كثيرون إلى الثاني: فمنهم من قال: من أسبابه شبه الفعل المبني، ومثَّله بتزال وهيهات فإنهما بُنيا لشبههما ب انزل وبعُدَ في المعنى، ورُدَّ هذا طرداً بلزوم بناء سقياً لك، وضرباً زيداً؛ لأنهما بمعنى الأمر"[٨٨]، فكلام السيوطي فيه إشارة واضحة أن "سقيًا" تحمل معنى اسقِ.

٢-يقبح ظهور الفعل مع المصدر في نحو سقياً لك عند سيبويه:

يقول سيبويه: " لأنَّ الظنَّ يُلْغَى في مواضعِ أَظنُّ حتى يكونَ بدلاً من اللفظ به، فكرِهَ إظهارُ المصدرِ ههنا، كما قَبُحَ أن يظهر ما انتصب عليه سَقْياً."[٨٩]، وهو بذلك يوضح قبح ظهور الفعل مع المصدر في سقياً لك التي تفيد الدعاء، وقد وافقه على ذلك السيرافي حين قال: "وقوله: (كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه "سقيا"). يعني: قبح أن تقول: " عبد الله أظن ظني منطلق "، فتجمع بين الفعل والمصدر، كما قبح أن تقول: " سقاك الله سقيا لك "؛ لأن الكلام " سقاك الله "، أو " سقيا "، ولا يجمع بينهما."[٩٠].

وقال السيرافي أيضا: "ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، ولم يجز (سَقْيَكَ) لأن العرب لم تدع به، وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلا من اللفظ بالفعل على مذهب أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف اللازم وإقامة المصادر مقام الأفعال حتى لا تظهر الأفعال معها ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه."[٩١]

ويقول ابن ولاد:" يعني أن مرحباً بدلٌ من رحبت بلادك، وسقياً بدلٌ من سقاك الله، وكرامةً بدلٌ من أكرمك"(٩٢)، ويتابع ابن ولاد قائلاً:" فأمَّا سقياً لك فبدلٌ من سقاك الله، ألا أنهما يتعاقبان، ولا تقول: سقاك الله سقياً لك، فتعيد الكلام مع الفعل إذا أظهرته، فجرى المصدر ههنا مجرى الفعل"(٩٣)

ويقرر ابن عقيل أنَّ عامل المصدر يُحذف وجوباً في عدة مواضع منها:" إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيسٌ في الأمر والنهي، نحو: قياماً لاقعوداً، والدعاء نحو: سقياً لك، أي: سقاك الله"(٩٤).

والصبان يقول:"ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه في نحو: سقياً لك أن جعل سقياً نائباً عن اسقِ؛ إذ لايجتمع خطابان لشخصين في جملةٍ واحدةٍ، فإن جُعِل نائباً عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضاً ما قلناه" (٩٥).

وورد في آخره: "وإنما أقاموا هذه المصادر مُقَامَ الأفعال في هذه المواضع؛ لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها؛ فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال؛ فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه، والله أعلم."(٩٦)

٣-لك في "سقياً لك" متعلق بمحذوف تقديره- عند سيبويه-: إرادتي بذلك لك :

يرى سيبويه أنَّ لك جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره سقياً إرادتي بذلك لك يقول سيبويه ً: "ونظيرُ الكاف في رُوَيْدَ في المعنى لا في اللفظ لك التي تجيء بعد هَلُمَّ، في قولك: هَلُمَّ لك، فالكاف ههنا اسمٌ مجرورٌ باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التي في رُوَيْدَ وأشباهها كأَنه قال: هَلُمَّ، ثم قال: إرادتي بهذا لك، فهو بمنزلة سَقياً لك."(٩٧)

وهذا ما أكده السيرافي فقال: " وكذلك إذا قلت: سقيا لك، فسقيا غير محتاج إلى لك لأن معناه: سقاك الله سقيا، ولكنك لما قلت: سقيا جئت ب " لك " تأكيدا وتبيينا كأنك قلت: دعائي بهذا لك أو إرادتي لك، غير أن الكاف في هلم لك، وسقيا لك مجرورة باللام وفي رويدك لا موضع لها من الإعراب، وإنما جمع بينهما سيبويه في التأكيد بهما بعد تمام الكلام دونهما لا في موضع الإعراب"(٩٨)

ويقول الخضري:" قوله نحو سقياً لك الجار هنا لبيان مفعول المصدر، وفي سحقاً لزيد وبعداً له لبيان فاعله، فهو متعلق بأعني محذوفاً، أي لك أعني،أو خبر لمحذوف وجوباً، أي: إرادتي أو دعائي لك، وعلى كلٍّ فالكلام جملتان"(٩٩).

يقول ابن هشام:" مثل المبنية للمفعول: سقياً لزيد وجدعاً له، فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدرين؛ لأنهما متعديان، ولاهي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قُدِّر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قدر أنه الفعل؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط، وهذه لاتسقط،لايقال: سقياً زيداً، ولاجدعاً إياه خلافاً لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل، ولاهي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار؛لأن الفعل لايوصف فكذا ما أقيم مقامه،وإنما هي لام مبنية للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوماً من سياقٍ أو غيره، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً، وليس تقدير المحذوف أعني كما زعم ابن عصفور؛لأنه يتعدى بنفسه، بل التقدير: إرادتي لزيد"(١٠٠).

وقد أشار عباس حسن إلى المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوباً فقال:" بعد المصدر النائب عن فعل الأمر: في مثل: سقياً لك ورعياً لك، ومثلهما في قول الشاعر(١٠١):

نبئت نعمى على الهجران عاتبةً سقياً ورعياً لذاك العاتب الزاري

وغيرهما من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابة تغني عن لفظه ومعناه، وبعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب. فأصل سقياً لك" "اسقِ يارب الدعاء لك يافلان"،

وأصل رعياً لك: " ارع يارب الدعاء لك يا فلان"، فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه، وبعده المخاطب المجرور، والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف، ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقاً بالمصدر سقياً ورعياً"(١٠٢)

٤-اللام في سقياً لك للتبيين عند سيبويه:

يرى سيبويه أن ويلك وويحك وويسك وويبك تجرى مجرى سقياً لك، فالأول مضاف ؛" ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سقياً لك لتبين من تعني"(١٠٣)

وقال السيرافي أيضا: "ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، و لم يجز (سَقْيَكَ) لأن العرب لم تدع به، وإنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلا من اللفظ بالفعل على مذهب أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف اللازم وإقامة المصادر مقام الأفعال حتى لا تظهر الأفعال معها ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه."(١٠٤).

وابن يعيش وهو يتحدث عن ويحك وويبك وويلك يرى أنها مصادر لا أفعال لها، وأن العرب "أجروها مُجْرَى المصادر المفردة المدعوِّ بها، وجعلوا الإضافةَ فيها بمنزلةِ اللام في قولهم: "سَقْيًا لك"؛ لأنه لولا اللامُ في "سقيًا لك"، لَمَا عُلم مَن يُعْنَى"(١٠٥). وكذلك لولا الإضافةُ في هذه المصادر، لم يعلم المكلَّمُ مَن يُعنَى، والإضافةُ فيها مسموعةٌ، ولا يجوز القياسُ عليها، فلا يجوز أن تقول: "سَقْيَكَ" قياسًا على "وَيْحَكَ"، لأنّ العرب لم تَدْعُ به، وإنّما وجب اتّباعُ العرب فيما استعملوه ههنا، و لم يُجاوِزوه، لأنّها أشياءُ قد حُذف منها الفعلُ، وجُعلتْ بدلًا من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدّعاء، فلا يجوز تجاوُزُه، لأن الإضمار والحذف اللازمَ، وإقامةَ المصادر مُقامَ الأفعال حتّى لا تظهر الأفعالُ معها، ليس بقياسٍ مستمِرٍّ، فتُجاوِزَ فيه الموضعَ الذي لزِموه، فقد شَبَّهَ سيبويه هذا الموضعَ بقولهم:

"عددتُك"، و"عددتُ لك"، و"وزنتُك"، و"وزنتُ لك"، و"كِلْتُـك"، و"كِلْـتُ لك". لا تُتجاوز هذه الأفعالُ، فلا يُقال: "وهبتُك" في معنَى "وهبتُ لك."[١٠٦]

ويقول ابن هشام:" قول بعضهم في سقياً لك: إنَّ اللام متعلقة ب "سـقياً"، ولو كان كذا لقيل: سقياً إياك، فإنَّ سقى يتعدى بنفسه"[١٠٧]، فابن هشام يـرى أن اللام متعلقة بمحذوف، ولايمكن لها أن تتعلق بسقياً.

ويرفض ابن هشام رأي ابن مالك فيقول:"وقال ابن مالك في شـرح بـاب النعت من كتاب التسهيل: اللام في "سقياً" متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تهافت؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بهـا أنهـا متعلقـة بمحذوفٍ استؤنف للتبيين" [١٠٨]، فهو يوافق ابن مالك في أن اللام للتبيين، لكنها للتبيين بواسطة الفعل المحذوف الذي تتعلق به.

والصبان يؤكد أن اللام في " سقيًا لفلان" للتبيين يقول:" ثم اعلم أنهم جعلـوا من لام التبيين اللام في نحو: تباً لزيد، واللام في نحو سقياً لعمرو، وجعلـوا الأولى لتبيين الفاعل، والثانية لتبيين المفعول"[١٠٩] "

رأي الباحث:

يرى الباحث أن الإجماع موجود على أن :الجار والمجرور في "سـقيًا لـك" متعلقان بمحذوفٍ يفيد بيان من يوجه إليه الدعاء، واختلاف التقدير ليس بمغيِّـرٍ للمعنى الأساسي المطلوب من الجملة، فالتقدير: "والدعاء لك"، أو "ودعائي لك"، أو "إرادتي بهذا الدعاء لك"...إلخ.

ويرى الباحث أن سيبويه صرح بعدم ظهور الفعل مع المصدر في نحو: "سـقياً لك"، وأن مانقله ابن إياز من أن أباعليٍّ الفارسي قال بأن سيبويه لم يصرح بذلك، ولكن فُهِم من تقديره فعل في الظرف في نحو: "زيد عندك" والمصـدر أولى مـن الظرف في التقدير، نقلٌ خاطئٌ، لأن سيبويه صرح بأن المصدر والفعل لايجتمعان، وهذا إن دل فإنما يدل على أن ابن إياز لم ينعم النظر في كتـاب سـيبويه ، أو أن الخطأ عند الفارسي في هذا.

يوافق ابن إياز على أن يكون الجار والمجرور "لك" متعلقين بالفعل المضمر، أو صفة للمصدر، ويستبعد التعلق بمحذوف يفيد البيان، ورأيه مردود عليه بإجماع الآراء، وبالسماع.

٧-تقدم المستثنى منه وتأخر نعته

قال ابن إياز في قول الشاعر (وما مثلُه في الناسِ إلا قبيلُه): "(قبيله) يجور فيه الرفع والنصب، وذلك مبني على مسألة، وهي: (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد)، و(ما لي أحدٌ إلا زيدٌ صديقٌ)، فمن رفع اعتمد على المنعوت، فجعل المستثني بدلا منه، و لم يبال بالنعت؛ لأنه فضلة، ومن اعتمد على النعت لأنه من تمام المنعوت نصب؛ لأنه يصير بمنزلة الاستثناء المقدم، لأنه إذا تقدم على النعت فكأنه قد تقدم على المنعوت، فيجب نصبه.

قال سيبويه تصحيحًا للنصب بعد أن ذكر الرفع: "وقال بعضهم: "ما مررت بأحدٍ إلا زيدًا خيرٍ منك"، كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبًا، كما كرهوا أن يقدموه قبل الاسم إلا نصبا" انتهى كلام سيبويه، وقد بين وجه النصب إلا أنه قدم الرفع على النصب في الاختيار، وقال المازني: النصب عندي هو الوجه، لأن المبدل منه لغو، ولا يوصف، وقد أبدل منه، فإذا نصب الاسم بعد (إلا) زال عنه الإبدال، وقد ذكرت في "شرح الفصول" ما عندي في هذا.(١١٠)

يُفهم من عبارة ابن إياز السابقة أن سيبويه يُجيز الرفع والنصب لكن الرفع عنده مقدم على النصب، كما يُفهم أن ابن إياز يجيز الوجهين -كما ذكر في عبارته-، ويبدو أنه يتبنى وجهة نظر سيبويه في تلك المسألة، وإن كان قد ذكر رأي المازني فإنه لبيان الآراء المتعددة في المسألة الواحدة.

أما سيبويه فقد ذكر أن النصب جائز عند بعض العرب الذين كرهوا أن يقدموا المستثنى على الصفة إلا كان المستثنى منصوباً؛ لأنه كالمتقدم وجوباً، وقد

نص ابن إياز على عبارة سيبويه في الكتاب ونقلها عنه، ولم يكتف بالإشارة إلى رأيه؛ مما يدل على أهمية رأي سيبويه عند ابن إياز، ولكن نقله لعبارة سيبويه جاء بالمعنى، أما كلام سيبويه كما جاء في كتابه فقوله:" وقد قال بعضهم: ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ منه، وكذلك: من لي إلا زيداً صديقاً، وما لي أحدٌ إلا زيداً صديقٌ؛ كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلا نصباً،كما كرهوا أن يُقدم قبل الاسم إلا نصباً" (١١١)

وقد قال سيبويه أيضاً:" كما قلت: من لي إلا أبوك صديقاً، حين جعلته مثل: ما مررت بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه، ومثله قول الشاعر(١١٢)، وهو الكلحبة الثعلبي:

أمرتكم أمري بمنقطع اللوى ولا أمر للمعصيِّ إلا مضيعا"(١١٣)

قال أبو سعيد السيرافي: "وإذا تقدم المستثنى منه وتأخر نعته عن حروف الاستثناء فإن سيبويه ذكر فيه البدل والاستثناء وقدم البدل كقولك: ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد. و(ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد)... وأما من اختار الاستثناء إذا تأخر فأبو عثمان المازني ممن يختار ذلك. فإن حجته: أن المبدل منه في تقدير الملغي. فإذا قدر المتكلم به في كلامه إلغاءه فما حاجته إلى نعته؟ فوجب أن يذكر نعت المستثنى منه بعد الاستثناء؛ لأنه لم يلغه في التقدير. وإذا لم يلغه لم يبدل منه، وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى اختيار البدل ويحكيه عن سيبويه "(١١٤).

أما رأي المبرد فقد جاء بعد عرضه للمسألة عرضاً وافياً، وذكره رأي سيبويه، ورأي المازني، فقال عن رأي سيبويه:" وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك؛ لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها"(١١٥)، وهو هنا لم يشر إلى أن سيبويه يجيز الرفع والنصب، بل أشار إلى أنه اختار الرفع على البدلية فقط.

وقال عن رأي المازني:" وكان المازني يختار النصب، ويقول: إذا أبدلتُ من الشيء فقد اطّرحتُه من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعتُ ما قد سقط"(١١٦)

ثم يذيل المبرد ذلك برأيه فيقول:" والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط"(١١٧).

وهذا أبوعلي الفارسي يشرح المسألة في مسائله المنثورة فيقول:" إذا قلت: ما أتاني أحد إلا أبوك خيرٌ من زيد، فالناس في هذا على وجهين: منهم من ينصب، ومنهم من يرفع.

فمن نصب قال: الكلام لم يتم؛لأن الصفة متعلقة بالموصوف، فلما كانت متعلقة به، وتماماً له لم يجز البدل؛ لأن البدل إنما يكون بعد تمام الاسم، ولما حِلتَ بين الموصوف والصفة بهذا الاسم لم يجز. ومن رفع قال: قد يُكتفى بالموصوف، ولاتذكر الصفة، وإذا كان الأمر على هذا جاز أن أبدله وإن أخرت الصفة"(١١٨).

أما الخوارزمي فيبين رأي سيبويه بقوله:" وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان: أحدهما- وهو اختيار سيبويه- أن لاتكترث للصفة، وتحمله على البدل"(١١٩)، فالخوارزمي يبين أن رأي سيبويه اختيار البدل فقط.

ولقد اختار الخوارزمي رأي سيبويه وتبناه ودافع عنه فقال:" قال الشيخ: يدل على صحة مذهب سيبويه أنه غير مستثنى مما تأخر عنه فلم يجب النصب، وبيان أنه غير مستثنى مما تأخر عنه أن زيداً لم يخرج من الأحدين، وهو متقدم وخير إنما جيء به لبيان المراد بالأحدين، فتقديمه وتأخيره على حدٍّ واحدٍ، فوجب ألا يكون مستثنىً متقدماً، ووجهٌ آخر وهو أن البدل مختارٌ في كل كلام غير موجب، وهذا مستثنى من كلام غير موجب، فوجب اختيار البدل، وبيانه أنك لو قلت: ما جاءني أحد وسكتَّ كان كلاماً تاماً، والصفة ليست جزءً من الكلام، وإنما يُقصد

بها بيان المراد بالموصوف، وإذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب، فيجب اختيار الرفع فيه، كما يجب فيما لم يوصف"[١٢٠].

رأي الباحث:

يرى الباحث أن الصواب في تلك المسألة ماذهب إليه شيخ النحاة سيبويه، وأنه لاجدال كما قال الخوارزمي في أن الكلام التام المنفي يجوز إعرابه بدلاً، فإذا كان الخلاف حول البدلية والنصب على الاستثناء، وكان الكلام تاماً منفياً وجب الأخذ بالبدلية بغض النظر عن تقدم المستثنى أو تأخر الصفة، فللخروج من هذا اللغط نختار البدل، وهو ما ذهب إليه سيبويه، واختاره ابن إياز، والفارسي، والخوارزمي، والمبرد، ويبدو أنه ما عليه جمهور النحويين.

كما يرى الباحث أن من قصروا رأي سيبويه على الرفع فقط أو النصب فقط جانبوا الصواب إن لم يكن قصدهم أنه يفضل البدلية؛ لأن سيبويه قد اختار الوجهين وهما عنده جائزان، وإن فضل البدلية، ولقد صرح بذلك في كتابه تصريحاً لايترك للشك مجالاً، حيث قال:"فإن قلت ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررت بأحدٍ إلا عمرو خيرٍ من زيد، كان الرفع والجر جائزين، وحسن البدل؛ لأنك قد شغلت الرافع والجار، ثم أبدلته ن المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك"[١٢١]

٨–حذف تاء التأنيث من الفعل

تاء التأنيث تلحق الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً، وقد دار خلاف بين النحويين في هذه المسألة، ولقد تعرَّض ابن إياز لهذا الخلاف في مطارحته فقال: "فالأول هو ما كان بإزائه ذكرٌ من الحيوان، نحو: "امرأة"، و"ناقة"، وهذا يلحق فعله التاء غالبا، إن كان ماضيا في آخره، نحو: (قامت هند)، وفي أوله إنْ كان مستقبلا، نحو: (تقوم هند).

فإن قيل: فما الفائدة من إلحاقها؟ أجبت: الدلالة على تأنيث الفاعل، ولولاها لوقع لبس؛ ولأنهم قد سموا رجلا بـــ"هند"، قال الشاعر: [١٢٢]

تَجاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَن قِتالِه إِلَى مالِكٍ أَعْشُو إِلى ضوء مالكِ

وسموا امرأة بـــ "جعفر"، أنشد المبرد في "الكامل[١٢٣]":

يا جعفرٌ، يا جعفرٌ، يا جعفرُ إن أك دَحداحًا فأنتِ أقصرُ

فإن حصل بينهما فاصل جاز حذفها، كقولك: (قام اليوم هنـــد)، وحكـــى سيبويه: (حضر القاضي اليومَ امرأةٌ)، قال: وطول الكلام صار كـــالعوض منـــها. يعني أن الطول هو المسوغ للحذف، وهذا حق. ألا ترى إلى حـــذفهم الضـــمير المتصل المنصوب بالفعل من الصلة حيث طالت، كقوله تعالى[١٢٤] " أَهَذَا الَّـــذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً " "[١٢٥]

ثم قال بعد ذلك:"وهنا تنبيه: وذلك أنه كلما كثر الفاصل حســـن الحـــذف، فقولك: (أعطى زيدا درهما هندُ)، أحسن من: (أعطى زيدًا هندُ درهمـــا)، وهـــذا أحسن من: (أعطى اليوم هندُ زيدًا درهما)؛ لضعف الفصل بالظرف. ولو قلـــت: (قام هند) جاز عند سيبويه، وأنكره المبرد، وصوبه الأخفش والرمـــاني، وقـــالا: التذكير هو الأصل، فلا بأس بالرجوع إليه. ونَقْلُ الأصفهاني يخالف هذا، وحكـــم المثنى كذلك."[١٢٦]

وأما رأي سيبويه فقد جاء في قوله: "وقال بعض العرب: قال فُلانةُ. وكلمـــا طال الكلام فهو أحسنُ، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكـــلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيءٌ يصير بدلا من شيء"[١٢٧]، فسيبويه يوافق علـــى حذف التاء من الفعل المسند إلى فاعل حقيقي التأنيث في حالة مباشـــرة الفعـــل للفاعل، لكنه يراه مع الفصل بين الفعل والفاعل أحسن.

قال أبو سعيد السيرافي: "قد ذكر سيبويه عن العرب حذف علامة التأنيث من الحيوان مع قلته، وكان أبو العباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار، ويقول:

لم يوجد ذلك في قرآن، ولا في كلام فصيح وشعر، والذي قاله سيبويه أصح لأنه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته، واحتج له بما لا مدفع له، وقد قال جرير فيه في قوله ما يوافق حكاية سيبويه، وهو[١٢٨]:

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام

وليس كل لغة توجد في كتاب الله عز وجل ولا كل ما يجوز في العربية يأتي به القرآن أو الشعر، ولأبي العباس مذاهب يجوزها لم توجد في قرآن ولا غيره"[١٢٩].

المعارضون لحذف التاء من الفعل في حالة الفصل:

على رأس المعارضين للحذف المبرد فلقد رفض الحذف كما ذكر السيرافي وابنُ إياز، حيث رفض "إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقي، ومنع منه، وإن كان بينهما فصلٌ، واحتجَّ بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، قال الشاعر:

تجاوزت هنداً رغبةً عن قتاله إلى مالكٍ أعشو إلى ضوء ناره

فهند هنا اسم رجل، وقال الآخر:

ياجعفرٌ ياجعفرٌ ياجعفرُ إن أك دحداحاً فأنتِ أقصرُ

وجعفر هنا اسم امرأة. والسماع بخلاف ما ذهب إليه، فهو تعليلٌ في مقابلة النص"[١٣٠]

وإن كنت أرى أن المبرد لم يرفض الحذف للتاء لطول الكلام، ودليلي على ذلك ما جاء في مقتضبه، حيث قال:" لأن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل، ألا ترى أن النحويين لا يقولون قام هند وذهب جاريتك ويجيزون حضر القاضي اليوم امرأة يا فتى، فيجيزون الحذف مع طول الكلام؛ لأنهم يرون ما زاد عوضا مما حذف"[١٣١]، فقد نوَّه المبرد على أن طول الكلام سبب من أسباب الحذف لتاء التأنيث، وهو بهذا يوافق رأي سيبويه وجمهور النحويين.

والذي يقصده ابن إياز والسيرافي عن المبرد أنه منع ورفض حذف التاء إذا لم يفصل بين الفعل والفاعل فاصلُ، وهذا ما أكده المبرد في قوله:" فأما ضرب جاريتُك زيداً، وجاء أمتك، وقام هند فغير جائز؛لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيدًا نحو: هُدِمَ دارك، وعُمِرَ بلدتك؛ لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته، كما قال عز وجل[١٣٢]:" وأخذ الذين ظلموا الصيحة"، وقال[١٣٣]:" فمن جاءه موعظة من ربه"[١٣٤]، فالمبرد يرفض حذف تاء التأنيث من الفعل إذا باشر المؤنث الحقيقي ، وهذا ما عليه جمهور النحاة غير سيبويه، وقد صرح بذلك فقال:" ومَن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندي حذف علامة التأنيث"[١٣٥]

وعن موقف المبرد من الحذف في حالة الفصل فقد قال عن قول الشاعر:" لقد ولد الأخيطل أم سوءٍ":" فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بعدٍ، وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة التأنيث، نحو: حضر القاضي اليوم امرأة، ونزل دارَك ودارَ زيدٍ جاريةٌ"[١٣٦]، فهو يرى أن الحذف مع الفصل جائز في الشعر للضرورة، ولو كان في الكلام العادي لكان جائزاً عند النحويين على بعدٍ؛ والسبب في جوازه عندهم الفصل الذي يكون عوضاً من تاء التأنيث.

وابن الشجري يرفض حذف التاء من الفعل حتى مع الفصل، حيث يقول:" ألا ترى أن قولك: قام المرأة وجلس الجارية ممتنع في سعة الكلام، وقبيحٌ استعماله في الشعر مع الفصل، كقوله:

لقد ولد الأخيطل أمُّ سوءٍ"[١٣٧]، وهو بذلك يخالف سيبويه، وابن مالك، وجمهور النحاة.

ومنهم أبو حيان الذي يقول: " فمن ذلك التاء الساكنة تلحق وجوباً الماضي المسند إلى المرفوع الذي تأنيثه حقيقي إذا لم يُفصل بينهما...وقولهم: قال فلانة قيل: لغية، وقيل شاذ لا يقاس عليه، وأجازه الأخفش، والرماني، ورده المبرد"(١٣٨)، فأبو حيان يستبعد حذف التاء مع المؤنث الحقيقي المباشر للفعل، وهذا ما عليه جمهور النحاة غير سيبويه.

لكن أباحيان لايفضل الحذف في حالة الفصل ويستبعده، حيث يقول:" وإن فصل بغير إلا كالفصل بالظرف، والجارّ والمجرور، والمفعول، وما يجوز أن يفصل به، جاز لحاق التاء وهو أحسن وألا تلحق" (١٣٩)، وهو بذلك يخالف سيبويه الذي يرى أنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل.

المؤيدون لحذف التاء من الفعل في حالة الفصل:

من هؤلاء سيبويه والسيرافي وابن جني الذي جعل ذلك الحذف من شجاعة العربية؛ لأنه "لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث، وإن كان تأنيثه حقيقيًّا. وعليه قولهم: حضر القاضي امرأة، وقوله:

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام"(١٤٠)

ومنهم ابن مالك حيث قال: "وقيّدت الظاهر الحقيقي التأنيث بالاتصال تنبيهاً على نحو قول الشاعر(١٤١):

إنّ امرَأ غرّه منكنّ واحدةٌ بعدي وبعدك في الدنيا لمغرورُ

وليس مخصوصا بالشعر؛ فإن سيبويه حكى: حضر القاضيَ امرأةٌ وقال: "إذا طال الكلام كان الحذف أجمل"(١٤٢)

أسباب حذف التاء من الفعل مع المؤنث الحقيقي في حالة الفصل:

ذكر النحويون بعض الأسباب لحذف التاء التي للتأنيث من الفعل عند الفصل وطول الكلام، فهذا سيبويه يتحدث عن حذف تاء التأنيث من الفعل مع الفاعل المؤنث وعن سبب هذا الحذف فيقول:" وإنما حذفوا التاء؛ لأنهم صار عندهم

إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف، وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير، فرَّقوا بين الموات والحيوان كما فرَّقوا بين الآدميين وغيرهم"(١٤٣)

والأزهري يبين سبب ترك التاء في حالة الفصل وطول الكلام، يقول:" وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل؛ لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث"(١٤٤)

رأي الباحث:

يرى الباحث أن حذف التاء جائز مع الفاعل المؤنث تأنيثاً مجازيًّاً بدون فصلٍ، ومع المؤنث الحقيقي بالفصل؛ لأن طول الكلام يؤدي إلى حسن الحذف، وعلى ذلك الشواهد الشعرية وغيرها من كلام العرب؛ ولأن أغلب النحويين يجيزون حذف التاء من الفعل إذا بعُد الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً عن الفعل، وكأن الفصل بينهما جاء عوضاً من تاء التأنيث.

أما ابن إياز في كتابه فإنه عرض رأي سيبويه وبيَّن موافقته التامة له، بل دافع عن هذا الرأي بالأدلة والبراهين، وهذا شأن ابن إياز مع سيبويه في المطارحة ، حيث يوافقه في أغلب المسائل.

ويبدو أن ابن إياز يخالف سيبويه في جواز حذف التاء من الفعل المباشر للفاعل حقيقي التأنيث، وإن لم يشر إلى ذلك صراحة، والباحث –أيضاً– يخالف سيبويه ويرى أن الفعل المباشر للمؤنث حقيقي التأنيث يجب دخول تاء التأنيث عليه لمنع اللبس، حيث إن اللبس هنا محتمل فلو قلت :"حضر هند" قد يتوقع السامع حضر هند أخوها أو أبوها.

٩–حذف المضاف إليه تقديرا

يقول ابن إياز:" وهنا تنبيه وهو أنَّ حذف النون يكون للإضافة والتخفيف في الموصول كما ذكرنا، ويكون لتقديرها كقول الشاعر:

يا من رأى عارضاً أسر به ... بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

ف"ذراعي" مضاف تقديرا، والمضاف إليه محذوف، و"الجبهة" مضافة إلى الأسد، وهذا قول المبرد، خلافاً لسيبويه"(١٤٥) يُفهم من كلام ابن إياز أن المضاف إليه قد يُحذف، لكن الإضافة تكون مقدرة بحيث لايُنون المضاف ولا توضع له النون لو كان مثنىً أو جمع مذكرٍ سالماً، وقد أشار ابن إياز أن رأيه هذا يوافق رأي المبرد ويخالف رأي سيبويه.

أما عن رأي سيبويه في المسألة فقد جاء في قوله:" ولايجوز يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ إلا في شعرٍ؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور" (١٤٦)

قال سيبويه: "وممّا جاء مفصولا بينه وبين المجرور قولُ الأعشى(١٤٧):

ولا نقاتل بالعص ي ولا نرامي بالحجاره

إلا علالة أو بدا هة قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

وقال ذو الرمّة(١٤٨):

كأَنَّ أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فهذا قبيحٌ. ويجوز فى الشعر على هذا: مررتُ بخيرٍ وأَفضلِ مَن ثَمَّ.

وقالت دُرْنَا بنت عَبعَبَةَ، من بني قيس بن ثعلبة(١٤٩):

هما أَخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لا أَخاَ له إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعاهما

وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسر به بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهِة الأَسَدِ"(١٥٠)

فسيبويه يرى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح في الشعر، وأنه جائز للضرورة الشعرية ومع جوازه فهو قبيح.

ورأي المبرد جاء في باب (الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف): "وذلك قولك يا زيدُ زيد عمرو، ويا تيمُ تيمَ عديٍّ. فالأجود في هذا أن تقول يا تيمُ تيمَ عديٍّ، فترفع الأول لأنه مفرد وتنصب الثاني لأنه مضاف، وإن شئت كان بدلاً من الأول، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف البيان فهذا أحسن

الوجهين. والوجه الآخر أن تقول يا تيمَ تيمَ عديٍّ ويا زيدَ زيدَ عمرو، وذلك لأنك أردت بالأول يا زيد عمرو فإما أقحمت الثاني تأكيدا للأول وإما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي، كما قال:

إلا علالة أو بداهة قارح نهد الجزاره

أراد إلا علالة قارح أو بداهة قارح فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني، فيكون الكلام على هذا مررت بخير وأفضل مَن ثّم، وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضا أكفكفه بين ذراعيْ وجبهةِ الأسدِ

أراد بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد"[١٥١]

فالمبرد يرى أن حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حالة الإضافة دون تنوين وغيره جائز، لكنه لايفضله، فقد ذكر وجهين في :"يا تيمَ تيمَ عديٍّ" لكنه قال عن الوجه الأول منهما:" فهذا أحسن الوجهين" ومقتضى هذا الوجه المفضل عند المبرد أن تقول: "يا تيمُ تيمَ عديٍّ"، فيكون الأول اسماً مفرداً منادى مبني على الضم في محل نصب، وتكون الإضافة في الاسم الثاني الذي يعرب بدلاً أو عطف بيان من الأول، ولا يوجد على هذا الوجه حذف للمضاف إليه ولا يوجد تقدير.

أما ابن ولاد فقد قال: " فأما المعطوف في نحو قول الشاعر:

... . ين ذراعَي وجبهة الأسد

فقد أوجب في الكلام معنى وزيادة لم تكن فيه قبل دخوله، فصار أقبح من يا تيمَ تيمَ عديٍّ، ولم يجز إلا في الشعر؛ لأنه فصل في اللفظ والمعنى، وذلك فصل في اللفظ دون المعنى، وكان حق الكلام:" بين ذراعي الأسد وجبهته"، فيكون الأول مضافا إلى الاسم الظاهر، والثاني إلى مضمره، ويكون مع كل واحد منهما اسم مضاف إليه في اللفظ، فلما كانا في المعنى مضافين إلى شيء واحد، ولم تكن إضافتهما جميعاً إليه في اللفظ بمحيل للمعنى، أجازوه في الشعر، وإنما قبح من جهة لفظه لا من استحالة معناه، ولو كانا مضافين إلى شيئين في المعنى لم يجز الحذف

للالتباس."[١٥٢]، فابن ولاد يرى أن حذف المضاف قبيح مكروه، وأنه يجوز في الشعر فقط، وهو ما يراه سيبويه.

وأبو سعيد السيرافي يدلي بدلوه في المسألة فيقول: "وإنما كرهوا ذلك لأن المجرور من تمام الجار، لأنه يقوم مقام التنوين ويعاقبه، ولا يفصل بين الاسم وتنوينه؛ فكرهوا الفصل بين الجار والمجرور لذلك. قال: " فإذا كان منونا فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة ". يعني إذا نونت فقد بطلت الإضافة وصار بمنزلة الفعل؛ إذ كان لا إضافة في الفعل، وعمل عمله."[١٥٣]

وقال السيرافي أيضا: " ومما جاء مفصولا بينه وبين المجرور قول الأعشى:

ولا نقاتل بالعص ي ولا نرامى بالحجاره

إلا علالة أو بدا ى هة قارح نهد الجزاره

فأضفتَ " علالة " إلى " قارح " وأسقطتَ التنوين من أجل الإضافة، وفصلت بينها وبين " قارح " " بالبداهة "، فهذا قول " سيبويه "، وهو أجود من الذي مضى، من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك أن هذين شيئان أضيفا إلى شيء واحد، وأقحم أحدهما على الآخر، وهما في معنى واحد، يتناولان المضاف إليه تناولا واحدا، ومثله يجوز في الكلام كقولك: " مررت بخير وأفضل من ثم ".

وكان بعض أصحابنا يتأول في هذا غير هذا التأول، فيقول: أسقط المضاف إليه من الأول اكتفاء بالثاني، فكأنه قال: إلا علالة قارح أو بداهة قارح، فحذف الأول اكتفاء بالثاني.والذي قاله سيبويه أليق، لأن الأشبه أن تحذف الثاني اكتفاء بالأول؛ لأن الأول إذا ورد فحكمه أن يوفى حقه من اللفظ."[١٥٤]. فالسيرافي يرى أن سيبويه لايوافق على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأنَّه يرى أن الفاصل بينهما مقحم، وأن المضاف مضاف إلى الاسم الذي بعد الفاصل المقحم، وأن هذا الفاصل على نية التأخير، وأنه يكون مضافاً إلى الضمير العائد على الاسم الأول، ويرجح السيرافي رأي سيبويه على رأي المبرد الذي يرى أن المضاف إليه محذوف مقدر.

ورجح ابن جني مذهب سيبويه في باب شجاعة العربية في الحذف[١٥٥]، حيث قال:" والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيحٌ كثير، لكنه من ضرورة الشاعر، فمن ذلك قولُ ذي الرمة:

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج"[١٥٦]

فابن جني يرى أن الفصل بين المضافين قبيح، وهو من الضرورات الشعرية.

وابن يعيش يستقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه فتراه يقول:" الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لايحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لايحسن الفصل بينهما"[١٥٧].

وابن يعيش لا يرجح مذهب سيبويه الذي يرى فصلاً بين المضاف والمضاف إليه في قول الشاعر:" بين ذراعَي وجبهة الأسد"، يقول ابن يعيش:" أنشده سيبويه على أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه، وأن المعنى بين ذراعَي الأسد، والجبهة مقحمة على نية التأخير، وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد وقال لو كان كما ظنَّ لقال وجبهته، لكنه من باب العطف، والتقدير: بين ذراعَي الأسد وجبهة الأسد"[١٥٨]

وابن مالك يقرر قاعدة حذف المضاف إليه تقرير المعترف بها الموافق عليها فيقول:" والمراد بكونها في حكم الصريحة أن يُحذف المضاف إليه، ويبقى المضاف بحاله التي كان عليها قبل الحذف، كقول الراجز[١٥٩]:

قبلَ وبعدَ كلِّ قولٍ يُغتنم حمدُ الإله البرِّ وهابِ النعم

أراد قبل كل قولٍ فحذف المضاف إليه وترك المضاف على حاله قبل الحذف أعني النصب وترك التنوين"[١٦٠]، فابن مالك يخالف سيبويه ويوافق المبرد.

وأبو حيان يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو بذلك يوافق سيبويه ويخالف المبرد ، يقول أبو حيان:" وذلك الفصل بين المتضايفين بظرف نحو...

ومجرور نحو... وغيرهما نحو...، وبينهما بمعطوف على الاسم المضاف نحو ...، وجاء في الكلام قطع الله يد ورجل من قالها... خلافاً للمبرد إذ زعم ألا فصل"(١٦١)

وهذا المرادي يقول: "المضاف إليه قد يحذف وينوى لفظه، فيبقى المضاف على حاله قبل الحذف فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعا؛ ولذلك شَرَطَ ذكره في قوله:

بشرط عطفٍ أو إضافةٍ إلى مثل الذي له أضفتَ الأولا

أي: بشرط عطف مضاف إلى مثل المحذوف، كقول بعضهم: "قطع الله يد ورِجْل من قالها". وقول الشاعر: "بين ذراعي وجبهة الأسد"، وجاء نظيره في عدة أبيات، وقال الفراء: لا يجوز ذلك إلا في المصطحبين كاليد والرجل، والنصف والربع، وقبل وبعد، فأما نحو دار وغلام، فلا يجوز ذلك فيهما."(١٦٢)

بل إن المرادي يرى أن حذف المضاف يمكن أن يفعل "دون عطفٍ كقوله(١٦٣):

ومن قبلِ نادى كلُّ مولى قرابةً

كذا رواه االثقات بالكسر بلا تنوين، قال المصنف: استعمال هذا الحذف في الأسماء الناقصة الدلالة قليل، وفي الأسماء التامة الدلالة كثير، فمن ذلك قراءة ابن محيصن:" فلاخوفُ عليهم"(١٦٤)، وبذلك يوافق المرادي المبرد وابن مالك.

ولقد جاء رأي الفراء في معرض رفضه الفصل بين المضافين في قول الشاعر(١٦٥):

فزججتها متمكناً زجَّ القلوصَ أبي مزادة

حيث قال الفراء معلقاً على هذا البيت:" باطل والصواب: زجَّ القلوصِ أبو مزادة"(١٦٦)

ويقول الفراء مقرراً قاعدة مهمة في قضية حذف المضاف:" وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان، مثل: اليد والرجل، ومثل قوله :" عندي نصف أو ربع درهم،

وجئتك قبل أو بعد العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان، مثل: الدار والغلام، فلاتجيزنَّ: اشتريت دار أو غلام زيد، ولكن عبد أو أمة زيد، وعين أو أذن ويد أو رجل، وما أشبهه"[١٦٧]، فالفراء أكثر تشدداً في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، حيث يرفض ذلك إلا في الشيئين المقترنين.

وناظر الجيش يرى أن " صورة المضاف بعد حذف المضاف إليه تستقر على ما كانت عليه حال ذكر المضاف إليه، إلا إذا نُكِّر فإنه يُنَوَّن إن لم يمنع منه مانع، كما إذا كان ذلك الاسم الذي هو المضاف لاينصرف"[١٦٨]، وناظر الجيش يوافق المبرد وابن مالك.

وكذلك قال الأشموني في شرحه لقول ابن مالك في ألفيته:

بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا

"ويحذف الثاني، وهو المضاف إليه، ويُنوى ثبوت لفظه "فيبقى الأول" وهو المضاف "كحاله إذا به يتصل" فلا ينون، ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعًا، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا "بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأولا"؛ لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وذلك كقولهم: "قطع الله يد ورجل من قالها"، الأصل: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه "يد" وهو "من قالها"؛ لدلالة ما أضيف إليه "رجل" عليه."[١٦٩]، وهو موافق للمبرد وابن مالك.

رأي الباحث:

يرى الباحث أن الرأي الأقوى هو رأي المبرد وجمهور النحويين؛ لأن هناك قاعدة نحوية تقول العطف على نية تكرار العامل، فلامانع أن يقصد الشاعر بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، ويكون قد حذف الأول لدلالة الثاني عليه؛ ولأن القول بالحذف أولى من القول بالإقحام؛ ولأن الإقحام يقتضي من الشاعر أن يقول بين ذراعي الأسد وجبهته وهو ما لم يحدث.

كما يرى الباحث أن ابن إياز يوافق المبرد ويخالف سيبويه في تلك المسألة، وهذا إن دل فإنما يدل على أن ابن إياز له شخصية نحوية مستقلة فهو يقوم بتحليل المسألة ويدلي بدلوه فيه، ولا يتبع سيبويه في كل المسائل.

كما يرى الباحث – وفق عرضه لآراء النحاة- أن المتبع لسيبويه في القول بالفصل على قبحٍ السيرافي وابن ولاد وابن جني وأبو حيان، بينما يرفض الفصلَ ويؤيد الحذفَ المبردُ، وابن يعيش، وابنُ مالك وشراحُ ألفية ابن مالك مثل: ناظر الجيش والمرادي والأشموني.

١٠-حذف عائد الاسم الموصول

قال ابن إياز:في إعراب "ما" في قول الشاعر[١٧٠]:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني و لم أطلب قليلٌ من المال

"و(ما) منصوبة الموضع بـ"أن"، والأحسن فيها أن تكون مصدرية مقدرة بالسعي، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى (الذي)، فتحتاج حينئذ إلى عائد عليها، بلا خلاف، إذ في المصدرية خلاف، والتقدير: فلو أن الذي أسعى له، فحذف ذلك على رأي سيبويه من غير تدريج، وعلى رأي أبي الحسن الأخفش حُذف الجار، ثم وَصِلَ الفعل إلى المفعول به، فصار التقدير: أسعاه، ثم حذف تخفيفا، وللعلم به."[١٧١]

أما رأي سيبويه فقد جاء في قوله: ".. وإنما شبهوه بقولهم: (الذي رأيت فلان)، حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن، لأن رأيت تمام الاسم، به يتم، وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد كما كرهوا طول اشهيباب فقالوا: اشهباب"[١٧٢]

وقد وافق السيرافي سيبويه فقال: " اعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع: في الصلة، والصفة، والخبر، فالصلة قولك: (الذي رأيت زيد)، في معنى: الذي رأيته. والصفة قولك: (مررت برجل أكرمت) أي أكرمته. والخبر قولك: (زيد أكرمت) في معنى: أكرمته. فأما حذفها في الصلة فحسن، وليس بدون

إثباتها، وفي كتاب الله تعالى حذفها وإثباتها، قال الله تعالى: "واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا"، وقال جل اسمه: "لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم" أراد تعالى: الذي بنوه"(١٧٣)

وقال: "وإنما حسن حذفها من الصلة؛ لأن الذي والفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد، وكذا كل موصول يكون هو والصلة كالشيء الواحد، فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فحذفوا منها للتخفيف واحدا، فلم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل لأنه الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، فحذفوا المفعول لأنه كالفضلة في الكلام"(١٧٤).

وهذا الفارسي قائلاً:" وقد كثر مجيء الصلة محذوفاً منها العائد، إذا كان مفعولاً، في التنزيل، وجميع النثر والنظم، حتى إن الحذف منها في التنزيل أكثر من الإثبات فيها""(١٧٥)، فالفارسي يرى أن حذف العائد من جملة الصلة أكثر شيوعاً وانتشاراً من إثباته، وكأنه يقول لو أخذنا بالسماع لفضلنا الحذف على الإثبات، ولو اعتمدنا على المصدر الأول في السماع وهو القرآن الكريم فإن الحذف ورد فيه أكثر من السماع.

ويعرب القيسي"ما" في قول الشاعر:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليل من المال

فيقول:" ويحتمل أن تكون بمعنى الذي، وعلى هذا فلا بد لها من عائدٍ عليها، فيكون التقدير: أسعى له فحذفه حذفاً للمعرفة به على رأي سيبويه، وعلى رأي أبي الحسن حذف أولاً اللام فبقي "أسعاه"، ثم حذف المفعول؛ لطول الصلة؛ وللاستغناء عن المفعول، كما قال تعالى:" أهذا الذي بعث الله رسولا""(١٧٦)

وابن بري يتحدث عن" ما" في البيت السابق فيقول:" وما مصدرية، أو بمعنى الذي، والعائد على الذي محذوف، أي: أسعى له، حذف حذفا على رأي سيبويه

للعلم به، وعلى رأي الحسن، حذف الجار ثم تعدى الفعل إلى المفعول به فصار أسعاه، ثم حسن حذفه لطول الصلة، والاستغناء عن المفعول إذا فُهِمَ المراد"(١٧٧).

وابن الشجري يرى أن " حذف العائد من الصلة أقيس من حذف العائد من الصفة؛ لأن الصلة تلزم الموصول، ولاتلزم الصفة الموصوف، فتنزل الموصول والصلة منزلة اسمٍ واحدٍ، فحسن الحذف لما جرت أربعة أشياء مجرى شيءٍ واحدٍ، وهي المصول والفعل والفاعل والمفعول"(١٧٨).

رأي الباحث:

يرى الباحث أن هناك إجماع على حذف العائد من جملة الصلة ، وأن الحذف للعائد من جملة الصلة مساوٍ لإثبات هذا العائد ، وأن الشواهد من القرآن والشعر وكلام العرب على ذلك كثيرة، فهذه القاعدة مؤيَّدة بالسماع ، وبإجماع جمهور النحاة، وبالعقل، حيث إنَّ الصلة والفعل والفاعل والمفعول شيء واحد ؛ لأن الفعل والفاعل والمفعول تكملة وتتمة للاسم الموصول، ولما كانت هذه الأشياء الأربعة شيئاً واحداً حُذِفَ العائد كراهية الطول، وحباً في الاختصار الذي تميل إليه العربية طالما كان اختصاراً غير مخل.

كما يرى الباحث أن ابن إياز قد جاء برأي سيبويه كما جاء برأي الأخفش في هذه المسألة، وهو في ذلك مثل غيره من النحويين يعرض للمسألة، ويعرض لأشهر الآراء فيه دون أن يشير إلى أنه يميل إلى أحد الرأيين.

وأقول- والله أعلم- الرأيان متفقان على حذف العائد من جملة الصلة، والخلاف فقط في طريقة الحذف، وهو من وجهة نظري أمر غير مجدٍ؛ لأن الحذف قد تم ، فلا يفيدني أن تم تدريجياً أو تم دفعة واحدة؛ المهم أن العائد من جملة الصلة محذوف، وأرى أن سيبويه أدق من الأخفش، وأن الأخفش ذهب بالتأويل مذهباً بعيداً ، وأنه لايملك الدليل على ما ذهب إليه.

١١-دخول الفاء على خبر (إنَّ)

قال ابن إياز في دخول الفاء على خبر إنَّ: " وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، وذلك إذا كان موصولاً بفعلٍ لفظاً أو تقديراً، كقولك: الذي يأتيني ، والـذي في الدار... فيصح دخول الفاء في الخبر إشعاراً بأن الأول سبب للثاني، فتقول: الذي يأتي فله درهم ...ولا يجور دخولها مع "ليت" و"لعل" و"كأن"؛ لما في ذلك مـن التناقض المعنوي؛ ألا ترى أن خبر هذه غير محكوم عليه بصدق ولا كذب. ومـا يذكر بعد الفاء خبرٍ محض. واختلفوا في "إن"، فأجازه سيبويه، ومنعه الأخفـش، فوجه الأول السماع والقياس، فالسماع قوله تعالى(١٧٩): "إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ"، وأبلغ منه قوله تعالى(١٨٠): "قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ" ، والقياس هـو عـدم تعيين "إن" لمعنى الإخبار، وذكر المبرد في "المقتضب" أن حكم "لكـن" في ذلـك كحكم "إن". ووجه الثاني أن الشرط لا يدخل عليه "إن" فكذلك ما أشبهه، وهو ضعيف؛ لأنه لا يجري المشابه مجرى ما شابهه مطلقا."(١٨١)

أما رأي سيبويه فقد جاء في قوله: "وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا، والَّذي يأتيني بمنزلة عبد اللَّه، وأنت لا يجوز لـك أن تقول: عبد اللَّه فله درهمان، فقال: إنَّما يحسن في الَّذي لأنه جعل الآخـر جوابـاً للأوَّل، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلـت في الجزاء، إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد اللَّه له درهمان، غير أنَّه إنما أدخل الفاء لتكون العطّية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء وإن لم يجزم، لأنَّه صلة.

ومثل ذلك قولهم: كل رجل يأتينا فله درهمان. ولو قال: كـل رجـل فلـه درهمان كان محالاً، لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جوابٌ. ومثل ذلك(١٨٢): " الذَّين ينفقون أموالهم باللَّيل والنَّهار سرًّا وعلانية فلهم أجرهم عند ربِّهم" وقـال

تعالى جدُّه: "قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم " ومثل ذلك: "إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثمَّ لم يتوبوا فلهم عذاب جهنَّم ولهم عذاب الحريق."(١٨٣)

والسيرافي يوافق رأي سيبويه والزجاج ويختلف مع الأخفش فيقول: "وكان أبو الحسن الأخفش يُضعف: إن الذي يأتيني فله درهم؛ لدخول إن على الذي، ويقول: الذي إنما تدخل الفاء في خبرها؛ لأنه يذهب بها وبالفعل الذي بعدها مذهب الشرط، فإذا أدخلت عليها إنَّ أبطلت الشرط والمجازاة، كقولك: من يأتيني آتيه، ثم تقول: إن من يأتيني آتيه، فتبطل المجازاة بدخول إنَّ وتصير من بمعنى الذي، وكان أبو إسحاق الزجاج لايبطل حكم المجازاة عن الذي بدخول إنَّ، والقول ما قاله أبو إسحاق؛لأن الذي لاتعمل في الشرط والجزاء فتجزم، وإنما يحمل على المجازاة في المعنى لجواز إبهامها، ولأنها توصل بالفعل وما جرى مجراه، فتشبه بالشرط والجزاء، و لم يخرجها (إن) عن ذلك، لأن (إن) لها تغير معنى الابتداء، فقد قال الله- عز وجل-: "قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم" فأدخل الفاء مع دخول (إن) ومثله(١٨٤): "إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به"، ومما يدل على صحة ما قلناه أن الحروف لا تكون شروطا مع حروف المجازاة، لا تقول: إن في الدار زيد أكرمه، ولا متى يوم الجمعة القتال أحضره، وقد قال الله- عز وجل-: (وما بكم من نعمة فمن الله) فدخلت (الفاء) لمعنى المجازاة و (ما) بمعنى الذي "(١٨٥)

أما المبرد فيقول عن قوله تعالى: " "ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم"(١٨٦)، فالتقدير -والله أعلم- فله نار جهنم وردت أن توكيدا وإن كسرها كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء لأن ما بعد فاء المجازة ابتداء كقوله عز وجل "قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم" فإن في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كررت، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء، كقولك من يأتني فإني سأكرمه"(١٨٧)

وأما ابن مالك فإنه يقول:" وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره ، أزال شبهه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ إنّ وأنّ أو لكنّ، فإنها ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم يعمل في الحال. بخلاف كأنّ وليت ولعل، فإنها قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل في الحال، فقوى شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء المذكورة. ومن بقاء الفاء مع دخول إن قوله تعالى: (إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يُقْبَل من أحدهم مِلْءُ الأرض ذهبا) و[١٨٨]: (إن الذين كفروا وصدُّوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم) وقوله تعالى[١٨٩]: (إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون). ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى[١٩٠]: "واعلموا أنّما غَنِمْتُم من شيء فأنّ لله خُمسَه" "[١٩١]

وأبو حيان يؤيد مذهب سيبويه لكنه لايشير إلى الأخفش بل أثبت خلاف رأي سيبويه عند الفراء، يقول" وقرأ الجمهور "فإنه"، والفاء دخلت في خبر إن إذا جرى مجرى صفته، فكان إن باشرت الذي، وفي الذي معنى الشرط؛ فدخلت الفاء في الخبر، وقد منع هذا قومٌ منهم الفراء، وجعلوا الفاء زائدة"[١٩٢]، وعلى حد علمي لم ينسب هذا الرأي للفراء غير أبي حيان.

وما نسبه أبو حيان للفراء يدل على عدم دقة أبي حيان في فهم المقصود من كلام الفراء؛ لأن الفراء يقول:" أدخلت العرب الفاء في خبر إن؛لأنها وقعت على الذي، والذي حرفٌ يوصل، فالعرب تُدخل الفاء في كل خبرٍ كان اسمه مما يوصل مثل: من والذي، وإلقاؤها صواب، وهي في قراءة عبدالله:" إن الموت الذي تفرون منه ملاقيكم" ، ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنك تقول إن أخاك قائم، ولا تقول إن

أخاك فقائم، ولو قلت إن ضاربك فظالم كان جائزاً؛ لأن تأويل إن ضاربك، كقولك إن من يضربك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فأدخِل له الفاء""[١٩٣]، من خلال النص السابق يتبين لنا أن الفراء ينتمي إلى مذهب النحويين، وعلى رأسهم سيبويه في تلك المسألة ، وأنه لايمانع من دخول الفاء على خبر إنَّ إن أفادت الجزاء، وأن ما نسبه له ابو حيان يفتقر إلى الدقة في فهم كلام الفراء؛ لأن الفراء يقصد بقوله: "وإلقاؤها صواب" إذا خلت من معنى الشرط مثل الآية الكريمة ؛ لأن الفراء لايرى في هذه الآية معنىً من معاني الشرط مطلقاً، ولقد قال الفراء في العبارة السابقة نفسها:" فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فأدخل له الفاء"، والله أعلم.

أما ابن يعيش فيقول : " فإن دخلتْ على هذا الموصولِ، أو النكرةِ الموصوفةِ الحروفُ الناصبةُ للمبتدأ الرافعةُ للخبر، وهي: "إنَّ"، و"أنَّ"، و"كَأنَّ"، و"لَيْتَ"، وَ "لَعَلَّ" و"لكِنَّ"، فذ هب سيبويه إلى أنّ "كَأنَّ" و"لَيْتَ" و"لَعَل" و"لكِنَّ" تمنع من دخولِ الفاء في الخبر، لأنها عواملُ تُغيِّر اللفظَ والمعنى، فهي جاريةٌ مجرَى الأفعال العاملةِ، فلمّا عملتْ في هذه الموصولاتِ والنكرةِ الموصوفةِ، بُعدتْ عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاءُ في خبرها كدخولها في خبرِ الموصولات إذا لم يكن فيها أدواتُ الشرط، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرِها. وأمّا "إنَّ" فذهب سيبويه إلى جوازِ دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها، وإن كانت عاملةً، فإنها غيرُ مُغيِّرة معنى الابتداء والخبرِ، ولذلك جاز العطفُ عليها بالرفع على معنى الابتداء. وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع "إنَّ" عاملة كأخواتها. والأوّلُ أقرب إلى الصحّة. وقد ورد به التنزيلُ قال الله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"، وقال[١٩٤]: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ اللَّهِ" إلى أن قال: "فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"، وقال: "قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ

فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ"، فأدخل الفاءَ في الخبر. فالأخفشُ يحمل الفاءَ في ذلك كلِّه على الزيادة، والأوّل أظهرُ لأن الزيادة على خِلافُ الأصل."[١٩٥].

أما ابن مالك فيقول: "فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك سيبويه، وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ". "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا". "إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"."قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ"[١٩٦]

آراء غريبة في المسألة:

لابن السراج رأي غريب في هذه المسألة، وهو رأي مخالفٌ لما عليه جمهور النحويين، حيث رأى أنَّ الأخفش هو الذي يجيز دخول الفاء على خبر إنَّ فيقول: "وتقول: الذي يأتيني فَلهُ درهم، والذي في الدارِ فلَهُ درهم، فدخولُ الفاء لمعنى المجازاة ولا يجوزُ: ظننتَ الذي في الدار فيأتيك. تريد: ظننتُ الذي في الدار يأتيك، والأخفش يجيزه على أن تكون الفاء زائدة وقال: قول الله عز وجل: "قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ" ولكن زدت "إن" توكيدًا، وقالَ: لو قلت: إن هذا لا يجوز أن يكون في معنى المجازاة كان صالحًا؛ لأنك إذا قلت: إن الذي يأتينا فلهُ درهم، فمعناه: الذي يأتينا فله درهم، ولا يحسن ليتَ الذي يأتينا فلَهُ درهم، ولا لعل الذي يأتينا فنكرمُه؛ لأنَّ هذا لا يجوز أن يكون في معنى المجازاة، ولا يحسنُ "كأنَّ الذي يأتينا فلَهُ درهم" لأن معنى الجزاء إنما يكون على ما يأتي لا على ما كان، فإن قدرت فيه زيادة الفاء جاز على مذهب الأخفشِ."[١٩٧]

ويتابع ابن السراج قائلاً: " ورأيت في كتاب أبي العباس بخطهِ موقعًا عند الجواب في هذه المسألة ينظرُ فيه، وأحسبه ترك هذا القولَ وقال: قال سيبويه في قوله عز وجل: "قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ": إنما دخلت الفاء

لذكره تفرون ونحن نعلمُ أنَّ الموتَ ليس يلاقيكم من أجل أنهم فروا كقولكَ: الذي يأتينا فلَهُ درهمانِ، فإنما وجب لَهُ الدرهمانِ من أجل الإتيان، ولكن القول فيه، والله أعلم: إنما هو مخاطبة لِمَنْ يهرب من الموت ولَم يتمنَّه، قال الله عز وجل: "فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِين" فالمعنى: أي أنتم إنْ فررتم منهُ فإنه ملاقيكم، ودخلت الفاء لاعتلالهم من الموت عن أنفسهم بالفرار، نحو قول زهير(١٩٨):

ومَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنِيَّة يَلْقَها ... وإنْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ(١٩٩)

والأغرب عندي ما ذهب إليه ابن الحاجب؛ لأنه قد عكس فنسب جواز دخول الفاء على خبر إن للأخفش، ونسب المنع لسيبويه، وهو أمر غريب من ابن الحاجب ، يقول ابن الحاجب:" قال سيبويه رحمه الله: لا يجوز دخول الفاء في خبر إن، خلافاً للأخفش. ودليله أنه حرف يمتنع دخوله على الشرط، فلا يدخل على المشبه بالشرط قياساً على "ليت". والأخفش يجيب على ذلك: بأن الأصل لم يمتنع على ما أشبه الشرط بناء على امتناع دخوله على الشرط. وإنما امتنع في: "ليت" و"لعل"، لأمر معنوي لا يستقيم معه دخوله على الشرط ولا ما أشبه الشرط. وهو أن الخبر في: ليت ولعل، هو الذي كان خبر المبتدأ. ودخول الفاء في الخبر يشعر بأن الجملة مسبب عن الأول، والجملة التي هي مسبب خبر في المعنى محتمل للصدق والكذب، وما يكون خبراً لـ "ليت" لا يحتمل الصدق والكذب. فاستحال أن يكون الشيء الواحد في كلام واحد محتملا للصدق والكذب ليس محتملاً للصدق والكذب، إذ يستحيل اجتماع النقيضين. ولا شك أن ما ذكره الأخفش واضح في صحة التعليل، وما ذكره سيبويه يجوز أن يكون قد لمح في وضع الواضع وبني عليه ما ذكره، والأحكام اللغوية لا تثبت بقياس، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل.

فالصواب أن ينظر إلى الواقع. فإن وقع ما ذكره الأخفش صح مذهبه وصح تعليله. وإن وقع ما ذكره سيبويه من حيث الاستقراء ثبت مذهبه وتعليله. وقد ثبت ما ذكره الأخفش في القرآن والكلام الفصيح. قال الله تعالى: "إن الذين

فتنوا"، الآية، والخبر: فلهم عذاب جهنم، بالفاء. وقال: "قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم".

وما ذكره بعض أصحاب سيبويه من أن الخلاف إنما وقع في دخول "إن" على "الذي" مجابة بالفاء لا في دخولها على موصول لـ "الذي"، ليس بمستقيم. فإن "الذي" لا تكون إلا صفة، فلا فرق بين ذكر موصوفها وحذفه، وما ذكره بعضهم من أن الفاء زائدة، غير مستقيم، فإنه اعتذار بما لا يقوله صاحب المذهب المعتذر عنه. فإن الفاء عند سيبويه لا تزاد في خبر المبتدأ، وما ذكره بعضهم من أن "الذي خبر "إن" و"فإنه ملاقيكم" جملة أخرى، ليس بمستقيم لأن المعنى على الإخبار بأن الموت يلاقيهم لا على أن الموت هو الذي يفرون."[٢٠٠]

ويبدو أن ابن الحاجب ذكر عن سيبويه ما لم يقله في كتابه، وقد أشار إلى ذلك د. فخر الدين قباوة في تحقيقه لأمالي ابن الحاجب: "القول في هذه المسألة: إن سيبويه لا يجيز دخول الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا كان متضمناً معنى الشرط كقوله: الذي يأتيني فله درهم. ولا يجوز: زيد فله درهم، وما نسبه إليه ابن الحاجب يبدو لي غير دقيق. والظاهر أن نسبة هذا المنع إليه مبنية على نقل الزمخشري، فقد قال: "وفي دخول إن خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب"، وابن الحاجب نفسه قد تنبه لهذه المسألة في الإيضاح، فبعد أن أورد حجة الطرفين قال: "وهذا كله بحث المتأخرين. والظاهر أنه مبني على نقل الزمخشري. وقد أوضحه معللاً في غير المفصل. وهو بعيد من جهة النقل والفقه. أما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله: الذين ينفقون أموالهم، بقوله: قل إن الموت. وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات"

رأي الباحث:

يرى الباحث أن مذهب سيبويه، والمبرد، والزجاج ،والفراء، والسيرافي، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن مالك وتلاميذه من شراح الألفية والتسهيل، هو

المذهب الصحيح، وأن ما ذهب إليه الأخفش رأي غير دقيق، كما بيَّن الباحث أن ابن إياز يتبنى مذهب سيبويه في تلكم المسألة، وأنه قد دافع عن سيبويه بالأدلة والبراهين.

١٢-رفع المبتدأ بالجار والمجرور عند تقدمهما

قال ابن إياز عن (أجر) في قول الشاعر[٢٠١]:

ليثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيستِه * بالرَقْمَتَيْنِ له أجر وأعراسُ

والأحسن في رفعه في البيت أن يكون بقوله: (له)، بلا خلاف بين سيبويه والأخفش ، لأن (له) نعت لما قبله، أو حال، والظرف أو الجار والمجرور إذا كان أحدهما كذا ارتفع به الاسم وجوبا عند أبي علي الفارسي، وأجاز السيرافي في ذلك المبتدئية والفاعلية، لاحتمال كلام سيبويه عنده ذلك"[٢٠٢]

ولكي نتعرف على رأي سيبويه في تلك المسألة نقرأ قوله: "باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده؛ لأنه مستقَرٌّ لما بعد وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كلٌّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله. وذلك قولك: فيها عبد الله. ومثله: ثمَّ زيدٌ، وههنا عمرٌو، وأين زيدٌ، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك.[٢٠٣] يُفهم من كلام سيبويه أن الظرف أوالجار والمجرور قد يتقدمان على المبتدأ، وأن العامل فيه اسم فاعل أو فعل مفهوم من الجملة، وقد أكد سيبويه ذلك في موضعٍ آخر من كتابه، حيث قال:" وذلك أنك إذا قلت فيها زيدٌ فكأنك قلت استقر فيها زيد وإن لم تذكر فعلاً"[٢٠٤]

وصرّح سيبويه بأن الاسم المبتدأ يرتفع بالابتداء سواء تقدم أو تأخر وأفرد له باباً عنوانه "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبرٌ لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمَته أو أخرته"[٢٠٥] وقال فيه: " وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً. فعبدُ الله ارتفع بالابتداء ... (عبد الله) يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً

بالابتداء".[٢٠٦] وكلام سيبويه ههنا صريح بأن الرافع لعبد الله هو الابتداء فهو إذن العامل فيه.

ويبدو أن ابن إياز قد التبس عليه الأمر التباساً جعله ينسب لسيبويه ما لم يقله، فقد أشار ابن إياز إلى أن سيبويه والأخفش متفقان وبلاخلاف على أن "له أجر" ، أن أجر مرفوع بالجار والمجرور، وهو ما لم يقله سيبويه، ولم يشر إليه أدنى إشارة، بل قال عكس ذلك، حيث بين أن الجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو العامل في الظرف، وأن المبتدأ مرفوع بالابتداء.

وقد أكد الفارسي أن سيبويه يذهب أن العامل في المبتدأ الابتداء ، يقول الفارسي:" قال أبو علي من مذهب سيبويه إذا قال: فيها زيد، أن يرفع بالابتداء، ولا يرفع بالظرف، وقد أُدخل على من يرفع بالظرف إنَّ فيها زيداً، فإذا قال:" مررت برجلٍ معه صقر صائداً به ، رأى أن ارتفاع صقر بالظرف، ولم يرفعه بالابتداء، كما يرفع زيد في قولك: "فيها زيد" بالابتداء، وإنما لم يرفعه بالابتداء هنا؛ لأنه لو رفعه به دون الظرف للزم وقوع "صقر" بين رجل وبين معه فصار: مررت برجلٍ صقر معه، ولايجوز أن يُحال بين رجل وبين معه بصقر؛لأن معه صفة لرجل، وصقر أجنبي منهما، فلا يجوز الفصل به بينهما" .[٢٠٧]، فسيبويه لايعترف بأن الظرف أو الجار والمجرور يرفعان المبتدأ إلا إذا أدى خلاف ذلك إلى فساد المعنى، وكأن انسجام وصلاح المعنى هو الذي يجره إلى هذا الاختيار اضطراراً، أما إذا لم يفسد المعنى فإن المبتدأ يرفع بالجار والمجرور أو الظرف، وهذا يدل على مجانبة ابن إياز للصواب، عندما نسب هذا الرأي لسيبويه.

بل إن الخطأ يتسلل إلى رأي ابن إياز نفسه، حيث يصدر حكماً مؤداه أن الظرف أو الجار والمجرور إذا كان أحدهما صفة أو حال ارتفع بهما المبتدأ وجوباً عند الفارسي، وهو خلاف ما ذكره الفارسي في العبارة السابقة ، الذي أكد أن الظرف أو الجار والمجرور إذا كان صفة لايجوز أن يكون عاملاً في المبتدأ، ويكون العامل في المبتدأ هو الابتداء.

وقد بين السهيلي خطأ نسبة هذا الرأي لسيبويه، يقول السهيلي" قلنا قد توهم قومٌ أن هذا هو مذهب سيبويه، وأنه يجيز أن يرتفع بالظرف إذا قلت:" وزيد في الدار أبوه"، " ومررت برجلٍ معه صقر"، وليس هذا مذهب الرجل، وقد بيَّن أبو سعيد السيرافي مراد سيبويه، وشرح وجه الغلط فيه بما فيه غنية"(٢٠٨).

ولو أخذنا بكلام السهيلي فإن سيبويه ليس له في تلك المسألة إلا قول واحد ، وهو أن الظرف والجار أو المجرور إذا تقدما على المبتدأ فإن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء؛ لأن السهيلي نفى ما قاله الفارسي وما نسبه لسيبويه.

ويقول سيبويه:" وتقول ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خيرٌ منك، إذا جعلت فيها مستقراً، ولم تجعله على قولك:"فيها زيدٌ قائمٌ"، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك:" فيها زيدٌ قائمٌ " نصبتَ، تقول: ماكان فيها أحد خيراً منك، وماكان أحد خيراً منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تُلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن؛لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب، وإذا ألغيتَ أخرته كما تؤخرها"(٢٠٩)

ولقد شرح السيرافي عبارة سيبويه السابقة فقال:" يريد أنك إذا جعلت أحداً اسم كان، وجعلت خير منك ومثلك نعتاً له، وجعلت فيها خبر كان، كأن قلت: استقر فيها، وإذا كان الظرف أو حرف الجر خبراً سُمِّي مستقراً؛لأنه بمعنى استقر"(٢١٠)، ومن كلامهما يفهم أن سيبويه يجيز أن يكون الجار والمجرور ومعه الظرف مقدرين باستقر أو مستقر ،بالفعل أو اسم الفاعل، وأن يكونا ملغيين يمكن الاستغناء عنهما؛ لأنهما ليسا خبراً؛لأن الخبر عمدة لايمكن الاستغناء عنه

والسيرافي يوضح بالدليل القاطع أن "مستقر" أو "استقر" هما الخبر ،وليس الظرف ولا الجار والمجرور، وأن العامل في الظرف، والجار مع مجروره واحد في حالة تأخرهما عن المبتدأ ، وفي حالة تقدمهما على المبتدأ، يقول السيرافي:": "جملة هذا الباب أن المبتدأ الذي خبره ظرف من مكان أو زمان، إذا تقدم الاسم الظرف

فرفع الاسم على ما كان وهو متأخر، كقولك: فيها زيد؛ لأنك تقول: إن فيها زيدا، كما تقول: إن زيدا فيها. وقد تكرر هذا في مواضع."[٢١١]، فالدليل أن زيداً انتصب بإن ولم ينتصب بالجار والمجرور، ولو تقدم زيد كان الوضع كما هو؛ لأن الخبر في الحالتين هو الاستقرارالمتعلق به الجار والمجرور.

بل إن الفارسي يؤكد مذهب سيبويه صراحةً فيقول كلاماً لايدع لأحدٍ مجالاً للشك، يقول الفارسي:" من مذهب سيبويه إذا قال: فيها زيدٌ، أن يرفع بالابتداء، ولا يرفع بالظرف"[٢١٢]، هل بقي في كلام ابن إياز شيء صحيح، لا أظن ذلك.

أما ابن يعيش فيرى أن الذين قالوا إن الظرف والجار مع مجروره إذا تقدما على المبتدأ رفعاه هم الكوفيون، يقول: " هذا مذهبُ سيبويه في أنّ الاسمَ يُرفَع بالابتداء. وقال الكوفيون: إذا تقدّم الظرفُ ارتفع الاسمُ به، وإذا تأخّرَ ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف، وحُجَّةُ سيبويه أنّا رأيناهم إذا أدخلوا على الظرف "إنَّ" وَنَحْوَها من عوامل الابتداء، انتصب الاسمُ بعد الظرف بها، كقولك: "إنّ في الدار زيدًا". فلو كان "في الدَار" يرفع "زيدًا" قبلَ دخولِ "إنَّ"، لَمَا غيّرتْها "إنَّ" عن العمل، كما أنا لو قلنا: "أنْ يقومَ زيدٌ". لم يجز أن يبطُل عملُ: "يَقُومَ" في "زيدٍ"، بل يُقال: "أن يقومَ زيدٌ". كذلك "إنَّ في الدار زيدًا". وممّا يدلّ على بُطْلانِ ما قالوه إجماعُهم على جوازِ "في داره زيدٌ". فلو كان ارتفاعُ "زيد" بالظرف، لم تجز المسألةُ؛ لأنّ فيها إضمارًا قبل الذِّكْر، إذ الظرفُ قد وقع في مَرْتَبته، فلم يجز أن يُنْوَى به التأخيرُ، وإنّما يُجيز سيبويه وأصحابُه: "في داره زيدٌ" لأنّه خبرٌ قُدّم اتّساعًا، فجاز أن يُنوَى به التأخير إلى موضعه، فاعرفه. فعلى هذا يكون الظرف لـ "زيدٍ" ويَتعلّق باستقرارٍ محذوفٍ على ما شرحنا. ويجوز أن ترفع "قائمًا" على الخبر، ويكون الظرفُ له. ويتعلّق به لا بمحذوف."[٢١٣].

وما قاله ابن يعيش يؤكده الرضي:" وأما الظرف فإنه إذا تقدم تعين للخبرية؛ بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً، هذا كله على مذهب سيبويه، وأما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده"[٢١٤]

ويؤكده أبو حيان: "يقع الظرف، والجار والمجرور التامان خبرًا للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وبكر في الدار، والعامل فيه اسم فاعل من كون مطلق أي كائن أمامك، وكائن في الدار، قال ابن مالك: نص على ذلك الأخفش، وأومأ إليه سيبويه، وذهب أبو علي، وتبعه ابن جني، والزمخشري إلى أنَّ العامل الفعل أي زيد استقر أمامك، ونسب هذا إلى سيبويه، ...، والمنقول عن البصريين: أن الظرف الواقع خبرًا يتحمله ضمير المبتدأ تقدم على المبتدأ أو تأخر، وهو رافع للضمير، والسيبي إن جاء بعده، وذهب الفراء إلى أن المحل إذا تأخر تحمل ضميرًا، وإذا تقدم لم يتحمله، ومع تحمله إذا تأخر يرفع الضمير والظاهر قبله، وذهب ثعلب إلى أنه يضمر فيه ما يضمر في الفعل الذي صار نائبًا عنه من ذكر الاسم، وذهب ابن كيسان إلى أن ما ينسب للظرف من خبرية وعمل، إنما هو للعامل فيه، والضمير الذي تحمله الظرف يجوز أن يؤكد فتقول: إن زيدًا خلفك هو نفسه نحو[٢١٥].

... ... فإن فؤادي عندك الدهر أجمع

وتقول: زيد خلفك أبوه، فأبوه مرفوع بالظرف على الفاعلية، ويجوز أن يرفع على الابتداء، والظرف خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن زيد هكذا تلقينا هذا الإعراب من أفواه شيوخنا، وزعم السهيلي: أنه لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف، والمجرور على الفاعلية، بل على الابتداء، وإن كان في موضع خبر، ونعت، وتوهم قوم أن مذهب سيبويه أنه يجوز أن يرتفع بالظرف على الفاعلية انتهى."[٢١٦]

رأي الباحث:

يرى الباحث أن سيبويه لم يقل مطلقاً لا إشارة ولا عبارة إن الظرف أو الجار مع مجروره إذا تقدما يعملان في المبتدأ الرفع؛ لذا فإن ابن إياز جانبه الصواب في نسبة هذا الرأي لسيبويه، وربما التبس عليه الأمر من قول سيبويه الذي نقله عنه البغدادي في الخزانة:" لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرها"[٢١٧]، وهذا الكلام مردود على ابن إياز من وجهين:

الأول: أن سيبويه يتحدث عن أفضلية تقديم العوامل عمومًا، فالعامل يجب أن يتقدم على المعمول، وهي من المبادئ النحوية المعروفة.

الثاني: أن سيبويه يقصد إذا جاء الظرف والجار والمجرور متضمنين معنى استقر أو مستقر الذي يتعلقان به، ويكون هو الخبر الحقيقي، فمن الأفضل تقديمهما، يقول سيبويه : "وإذا أردت أن يكون مستقرًا تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن"، فالظرف لايعمل بذاته ولا الجار والمجرور بل بما يتضمنان من معنى الاستقرار، فكلام سيبويه واضح لا لبس فيه.

كما يرى الباحث أن ابن إياز قد جانب الصواب لما نسب إلى الفارسي أنه يرى أن الظرف والجار والمجرور هما الرافعان للمبتدأ؛ لأنه قد ذكر صراحةً أن المبتدأ يرفع بالابتداء، وأن الجار والمجرور والظرف يتعلقان بمحذوف خبر، والمحذوف هو الاستقرار المفهوم منهما، وقد ذكرت كلام الفارسي آنفًا فلا داعي لإعادة ذكره.

١٣-علامة إعراب المثنى

ذكر ابن إياز في علامة الاسم المثنى أنه: "يكون بالألف والنون في الرفع، كقولك: قام الزيدان، والياء والنون في الجر والنصب، كقولك: مررت بالزيدينِ، ورأيت الزيدينِ، وهنا سؤالان:

الأول: ما حرف إعرابه؟ والجواب: إنه الألف والياء، وهو مذهب سيبويه، واختيار المتأخرين؛ ويدل عليه أن الإجماع منعقد على حذف حرف الإعراب في الترخيم. فإذا رخمت "زيدان" بعد التسمية حذفت الألف والنون، والنون لیست حرف إعراب لحذفها في الإضافة، وأنها مع صحتها لم يجر عليها الإعراب، فتعين أن يكون ذلك ما قبلها، وهذا أقوى ما يستدل به.[٢١٨]

أما عن رأي سيبويه الذي أشار إليه ابن إياز ودعمه، فقد جاء في قول:"واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف

الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفًا، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحًا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية. ويكون في النصب كذلك"[٢١٩]، ويقول أيضاً:" اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون"[٢٢٠].

والسيرافي يرى أن الألف علامة والواو علامة والياء علامة يقول:" اعلم أن العرب إذا ثنت اسماً باسم زادوا على أحد الاسمين زيادة تدل على التثنية ... وجعلوا العلامة الدالة على ذلك حروفًا، إذ كانت الحركات قد استوعبها الواحد، وجعلوا تلك الحروف هي الحروف المأخوذة منها الحركات؛لأن حكم العلامات أن تكون بالحركات،إذ كانت أقل وأخف، فإذا كانت الحركات ممتنعة لما ذكرناه، فأولى العلامات الحروف التي تشبه الحركات، وهي الياء والواو والألف"[٢٢١]

وقد نسب المبرد هذا الرأي لسيبويه والجرمي، ثم بيَّن أنه يوافقُ رأيَ الأخفش في المسألة، يقول المبرّد: ((فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب، وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب، وكان غيرهما يزعم أن الألف والياء هما الإعراب، فإذا قيل له: فأين حرف الإعراب قال: إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة، فأما إذا كان حرفًا قام بنفسه. والقول الذي نختاره، ونزعم أنه لايجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لايكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولايكون إعراب إلا في حرف"[٢٢٢]

والزجاجي يرى أن الألف والياء علامتا إعرابٍ للمثنى، يقول:" رفع الاثنين من الأسماء بالألف نحو قولك: رجلان وغلامان والزيدان والعَمران، ونصبهما وخفضهما بالياء، نحو قولك: الزيدين والعَمرين"[٢٢٣]

والفارسي يرى أن الألف علامة لرفع المثنى، وأن الياء علامة نصبه وجره، يقول:" لايخلو الاسم المثنى من أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً لحقته ألف ونون، نحو: رجلان...وإن كان مجروراً أو منصوباً لحقته بدل الألف ياء، نحو: مررت برجلين"(٢٢٤)، فالفارسي يجعل النون مع الألف والياء علامة إعراب، والدليل أنه ذكر النون في قوله: "فإن كان مرفوعاً لحقته ألف ونون"، ولقد صرح بذلك فقال:" وهذه النون التي تقع في أواخر هذه الأسماء المثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد"(٢٢٥).

وابن جني يذهب المذهب الذي يذهبه الفارسي، فهو يرى أن" للنون في التثنية والجمع الذي على حد التثنية ثلاث أحوال: حالاً تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين جميعاً، وحالاً تكون فيها عوضاً من الحركة وحدها، وحالاً تكون عوضاً من التنوين وحده، فأما كونها عوضاً من الحركة والتنوين ففي كل موضع لايكون الاسم المتمكن فيه مضافاً ولا معرفاً بلام المعرفة"(٢٢٦).

والجزولي يرى –أيضاً– أن النون عوض من الحركة، يقول:" وحقيقة المثنى ما ألحقته ألفاً رفعاً وياءً مفتوحاً ما قبها نصباً وجراً، كلتاهما حرف الإعراب، ونوناً في الأحوال الثلاثة عوضاً عن حركة الواحد وتنوينه"(٢٢٧)

أما ابن خروف فيرى أن هذه النون ليست عوضاً من الحركة، يقول وهو يتحدث عن الزيادات التي تلحق المثنى:" إحداهما: ألف علامة للرفع، أو ياء علامة للجر والنصب، والثانية: نون مكسورة للساكنين ثابتة إلا مع الإضافة لتضاد معنييها، وليست عوضاً من الحركة؛ لدخولها فيما لاحركة فيه؛ ولأن الألف والياء قد نابا منابها"(٢٢٨).

ولابن عصفور رأي آخر في المسألة، حيث يرى أن النحاة في التثنية والجمع "على ثلاثة مذاهب: منهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف، ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة على الحروف، ومنهم من ذهب إلى أنهما

معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض، وعدم التغيير في الرفع... والصحيح أنهما معربان بالتغيير والانقلاب"[٢٢٩].

أما المتأخرون فيرون أن الألف علامة للرفع، والياء علامة للنصب والجر في المثنى ، وهو ما يدل على صحة كلام ابن إياز، فالرضي يقول:" ما رفعه ألفٌ ونصبه وجره ياءٌ، وهو المثنى وما حُمِلَ عليه"[٢٣٠] وابن هشام يقول:"فإنه- يقصد المثنى- يُرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها" [٢٣١].

وأخيراً يمكن أن نضع موجزاً للآراء التي دارت حول تلك المسألة، وذلك بما قاله ابن الأنباري في إنصافه:" ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بترلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب، وذهب أبو عمرو الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وحُكِي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع"

مع اختلافي مع ابن الأنباري في تحديد موقف سيبويه؛ لأن سيبويه صرح بأن الألف والياء علامات إعراب للمثنى.

رأي الباحث:

يرى الباحث أن الألف علامة رفع للمثنى، وأن الياء علامة نصب وجر له، وأن الألف نابت عن الضمة، وأن الياء نابت عن الفتحة والكسرة، وأنهما علامتا إعراب فرعيتان، والباحث يستدل على رأيه بعدة أدلة:

١- أن الحروف جاءت علامات إعراب في الأسماء الستة، وفي الأمثلة الخمسة، وفي جمع المذكر السالم، وفي المضارع المجزوم معتل الآخر، وفي فعل الأمر معتل الآخر عند من يراه معرباً، وبالتالي ووفقاً للقياس لامانع من جعلها علامات

إعراب في المثنى.

٢- أن المثنى يذكر بالألف في حالة الرفع، ويذكر بالياء في حالتي النصب والجر، فإذا لم تكن الحروف علامات للإعراب، ونائبة عن الحركات، فلماذا لم يثبت المثنى على صورة واحدة؟

٣- لو لم تكن الألف والياء علامتي إعراب فأين علامات الإعراب؟ لم يبق أمامنا إلا أن المثنى معرب بحركات مقدرة، أو مبني كما يرى الزجاج، وهذان الرأيان يستبعدهما الباحث.

وأخيراً فالباحث يرى أن ابن إياز على صواب في حكمه ، وأنه لما استدل بسيبويه كان استدلاله صحيحًا.

١٤-ناصب المفعول معه

قال ابن إياز :"واختلف في ناصبه- يقصد المفعول معه- فالمختار رأي سيبويه، وهو أنه الفعل يتوسط الواو، فهي إذن كحرف الاستثناء في ذلك، وقال الأخفش: الأصل جئت مع زيد ، فحذفت "مع" وأقيمت الواو مقامها، فانتقل إعراب "مع" إلى ما بعد الواو. وأفسدوه بأن "مع" ظرف، و"زيد" ليس كذلك، ولا يلزم ذلك؛ لأن الواقع موقع شيء يعرب بإعرابه، ولا يستوفي سائر أحكامه، وقال الزجاج: ناصبه فعل محذوف لا يظهر، تقديره: جئتك وصاحبت زيدا، فعلى هذا يسقط من عدة المفعولات ، قال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، لأن قولك: (استوى الماء والخشبةَ) يمتنع فيه العطف، لأن "الخشبة" لم تكن معوجة فتستوي."(٢٣٢)

المفعول معه منتصب بالفعل الذي قبل الواو بواسطة الواو:

ويرجع هذا الرأي إلى سيبويه ويوافقه عليه أغلب النحويين، وقد جاء هذا الرأي في قوله: " (باب ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسمُ) لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتصب نَفْسَه فى قولك: امرأً ونفسَه. وذلك قولك: ما صَنَعْتَ

وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها. فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْملُ في الاسم ما قبلها "[٢٣٣]، وهو يقصد بما قبلها الفعل.

والسيرافي يبين رأيه في المسألة فيقول : " مذهبه- يقصد سيبويه- أنك إذا قلت: ما صنعت وأباك، أن الأب منصوب بصنعت، وكذلك فصيلها منصوب بتركت، وكان الأصل فيها ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، ومعنى مع والواو يتقاربان لأن معنى " مع ": الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام " مع " لأنها أخف في اللفظ، والواو حرف لا يقع عليه الفعل ولا يعمل في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي كان في " مع " من النصب في الاسم الذي بعد الواو لما لم تكن الواو معربة ولا في موضع معرب، كما قالوا: ما قام أحد إلا زيد، وقام القوم إلا زيدا، فإذا جئت ب " غير " أعربتها بإعراب الاسم الذي يقع بعد " إلا "، فقلت: ما قام أحد غير زيد، وجاءني القوم غير زيد، فإذا جعلوا " إلا " مكان " غير " تجاوز الإعراب الذي كان في " غير " إلى ما بعد " إلا "، لأنها حرف غير عامل "[٢٣٤].

وهذا يعني أن المفعول معه انتصب لأنه مفعول، والمفعول ينتصب بتعدي الفعل إليه، والمفعول معه انتصب بتعدي الفعل إليه؛ لأن الواو لم تغير المعنى فيعمل ما قبلها فيما بعدها، وهو ما يراه سيبويه، وهذا يعني أن السيرافي يؤيد مذهب سيبويه في المسألة.

والفارسي يرى مايراه سيبويه؛ لأن عنده "الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف"[٢٣٥]، فالواو هي التي تُوصِل الفعلَ الأوَّلَ بالاسم الواقع مفعولاً معه فتنصبه.

وابن يعيش يبين آراء النحويين في المسألة، ويختار رأي سيبويه، فيقول:" والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لم يجز أن تكون عاملة؛ إذ العامل لايكون إلا

مختصاً بما يعمل فيه، وإذ لم يجز أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها، هذا مذهب سيبويه، وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف... وكان الزجاج يقول: إنك إذا قلت: ما صنعت وزيداً إنما تنصب زيداً بإضمار فعل كأنه قال ما صنعت ولابست زيدًا... وذهب الكوفيون في المفعول معه أنه منصوب على الخلاف... والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول؛لأنه وإن لم يكن متعديًا فقد قَوِيَ بالواو النائبة عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر نحو: مررت بزيد"(٢٣٦)

والرضي يبين أنه يميل إلى رأي سيبويه وجمهور النحاة والذي مؤداه "أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وإنما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه أخصر لفظًا"(٢٣٧).

والصيمري يؤيد مذهب سيبويه فتراه يقول:" ومع في موضع نصب، فلما حذفتها وصل النصب إلى ما بعدها، وجُعلت الواو خلفًا منها"(٢٣٨)

والسيوطي يؤيد مذهب سيبويه فيقول:" في ناصب المفعول معه أقوال أحدها: وهو الأصح: أنه ما تقدمه من فعلٍ أو شبهه نحو: جاء البرد والطيالسة"(٢٣٩)

المفعول معه منصوب انتصاب الظرف:

وهذا الرأي يعود إلى الأخفش، فلقد " قال الأخفش: نصبه نصب الظروف، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا تحتمل النصب، أُعطِيَ النصب ما بعدها عاريةً، كما أعطي ما بعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير"(٢٤٠)، وأرى أن هذا الرأي قريب الشبه من رأي سيبويه إلى حدٍّ بعيد، فهو يرى أن المفعول معه يُنصب انتصاب الظرف ، والظرف يعمل فيه الفعل و ما يشبه الفعل، وهذا موافق لسيبويه في أن الفعل وما يشبه الفعل هو الناصب للمفعول معه، كما أن سيبويه قد أشار أن الواو بمعنى مع، وأن النصب يدخل على ما بعدها كما أخذت غير حكم نصب الاسم بعد إلا، وهو ما أشار إليه الأخفش.

المفعول معه منتصب بالواو:

"وذهب الجرجاني إلى أنه ينتصب بالواو نفسها"[٢٤١]، وهو رأي غريب لم يوافقه عليه أحدٌ من النحويين على حد علم الباحث، والباحث لايراه غريباً لعدم التأييد فقط، وإنما؛ لأن العقل النحوي يرفضه؛ لأن الواو لاتعمل بذاتها مطلقاً، حتى لما جاء الفعل بعدها منصوبًا جاءت أغلب الآراء النحوية تبين أن الفعل انتصب بأن مضمرة وجوباً، وليس ذلك لشيء إلا لأن الواو بمفردها ليست من العوامل النحوية اللفظية، "وهو ضعيف لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير، في نحو: سرت وإياك"[٢٤٢]

المفعول معه منصوب بفعل مضمر بعد الواو:

وهذا المذهب نسبه النحويون للزجاج ومؤداه أن المفعول معه "ناصبه مضمر بعد الواو من فعلٍ وشبهه، تقديره في " ما صنعت وأباك": وتلابس أباك" [٢٤٣]، وهو ضعيف "ضعيف؛لأن فيه إحالة لباب المفعول معه؛ إذ المنصوب ب "تلابس" مفعول به"[٢٤٤]، وقد بين أغلب النحويين فساد هذا الرأي وكان اعتراضهم أن وجود فعل آخر مضمر يحيل الباب من المفعول معه إلى المفعول به، وهو باب غير الباب.

المفعول معه منصوب على الخلاف:

ويُعزى هذا الرأي إلى الكوفيين الذين يرون أن قولك: "استوى الماء والخشبة" انتصبت الخشبة على الخلاف وهو عامل معنوي؛ لأن الخشبة ليس فيها اعوجاج حتى تستوي، فلما خالفت الخشبة الماء في المعنى نُصبت، وهو رأي فاسد بكل المقاييس، وهذا الوصف مني له بالفساد ليس تجنياً مني على الكوفيين، بل هو عينه ما قال أغلب النحويين عند تعليقهم على هذا الرأي.

وأنا لا أدري كيف قال الكوفيون هذا القول؟!، وكيف فهموا عبارة استوى الماء والخشبة على أن فيا تناقضاً؟!، وهي لاتحمل أي تناقضٍ بداخلها؛ لأن الذي

قال تلك العبارة إنما قصد أن الماء ارتفع أو انخفض حتى صار مساويا لمستوى ومنسوب الخشبة، هذا هو الفهم الصحيح لهذه العبارة، وهو ينفي تمامًا رأي الكوفيين.

المفعول معه هو المفعول به:

وهناك من يرى أن رأي سيبويه يؤخذ منه أن المفعول معه هو المفعول به، يقول ابن مالك:" وربما سماه سيبويه مفعولاً به، فمن ذلك قوله في أول أبوابه:" هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛لأنه مفعول معه ومفعول به" هذا نصه، وقوله بعد أن مثّل بمازلت وزيدًا، مازلت بزيدٍ حتى فعل،ثم قال: وهو مفعول به"(٢٤٥)، والحقيقة أن سيبويه ربما أردا بالمفعول به أن الفعل اللازم في هذا الباب يصبح متعديًا مثل باب المفعول به، ويدل على ذلك كلام ابن مالك نفسه عن الواو في المفعول معه، فهو يقول:" فالواو التي يليها المفعول معه مُعَدِّية لا عاملة، هذا هو المذهب الصحيح، قال سيبويه: بعد تمثيله: والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعمل في الاسم ما قبلها"(٢٤٦).

وابن عصفور يرى أن المفعول معه هو المفعول به يقول:" فأما المفعول معه فهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع، المتضمن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعت وأباك، ألا ترى أن الواو بمعنى مع، والأب في المعنى مفعول به، كأنك قلت: ما صنعت بأبيك"(٢٤٧)

وقد تبنى بعض شراح الألفية وجهة نظر ابن مالك، فالشيخ خالد الأزهري يقول:" والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعلٍ أوشبهه، وبه قال جمهور البصريين، وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا، فقال سيبويه والفارسي وجماعة: إنه كالمفعول به في المعنى، فمعنى سرت والنيل: سرت بالنيل"(٢٤٨).

ويقصد الأزهري بالجماعة ابن السراج الذي يقول:"اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى مع؛لأنها

لاتكون في العطف بمعنى مع، وهي ها هنا لاتكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى مع، ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض، فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولا في الأفعال، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال، وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه"[٢٤٩]، وابن السراج بذلك يرى رأي سيبويه.

رأي الباحث:

يرى الباحث أن رأي سيبويه هو الرأي الصواب، وأدلة الباحث على رأيه هي:

١- أن سيبويه حصل على موافقة أغلب النحويين كما تبين أثناء عرضنا للمسألة، وهذا دليل على أن الإجماع شبه متوفر، والإجماع يعتد به في استنباط الأحكام النحوية، وفي الترجيح بين الآراء.

٢- أن العقل يرفض رأي الكوفيين الذين يقولون إن النصب على الخلاف؛ لأن الخلاف- من وجهة نظري- غير موجود، وما استدل به الكوفيون من قولهم:" استوى الماء والخشبة"، أن الخشبة لايمكن فيها الاستواء؛ لأنها لم تكن معوجة لتستوي، هذا لايدل على شيءٍ من الخلاف ألبتة، والعربي الذي قال هذه الجملة لم يقصد أن الماء استوى بعد اعوجاج، وأنه يخالف بين الماء والخشبة، إنما أراد أن منسوب الماء وصل إلى مستوى الخشبة، فالماء استوى مع الخشبة في المنسوب ؛ لذا فإني أرفض القول بالنصب على الخلاف، وأرى فيه فلسفة غريبة وفهمًا غير سليم للكلام العربي.

٣- أما رأي الجرجاني الذي يرى فيه أن الواو هي العاملة للنصب في المفعول معه فهو رأي ضعيف ؛ لأن الواو كما قلت ليست من الحروف العوامل للنصب؛ ولأن ذلك يسستتبع وصل الضمير بها في قولك:" سرت وإياك".

٤- وأرفض أيضاً رأي الزجاج الذي يرى فيه أن المفعول معه منصوب بفعل مضمر بعد الواو؛لأن هذا الفعل يحول المفعول معه إلى مفعول به.

وبعد رفض كل تلك الآراء فإني أؤيد وبلا شك رأي سيبويه وجمهور النحويين؛ لما ذكرت من أسباب وللإجماع، وأود أن أوضح أن ابن إياز قد أصاب عندما اختار رأي سيبويه.

١٥-وقوع (أنّ) بَعْدَ ظَنَّ وأخواتها

قال ابن إياز في الأفعال المتعدية إلى مفعولين: "وهنا تنبيه، وهو قولك: "علمتُ أنّ زيدا قائمٌ"؛ فرأيُ سيبويه أنه لما جرى ذكر المخبر عنه والخبر استُغني عن تقدير مفعول آخر، ورأي الأخفش أن المفعول الثاني مقدر حُذف لطول الكلام، وكلا القولين حسن، فسيبويه نظر إلى اللفظ، وكونه مشتملا على المخبر عنه والخبر، والأخفش نظر إلى أنهما مع أنَّ مصدر تقديرًا، فاحتاج إلى جزءٍ آخر." [٢٥٠]. فابن إياز يستحسن رأي العالِمَين، ويرى أنَّ حُجَّةَ كلٍّ واحدٍ منهما قويةٌ، فأحدهما: يرى أن "أنَّ" واسمها سدت مسد المفعولين، والثاني: يرى أن المفعول الثاني مقدر ، وأنه حُذف لطول الكلام.

وأني لأعجب من ابن إياز فقد أثنى على رأي سيبويه والأخفش وبيَّن حسنهما، ثم ما لبث أن رمى هذين الرأيين بالضعف، يقول:" ولا يعريان من ضعفٍ: أما الأول فإنه منافٍ لوضع "أنَّ"، وأما الثاني فلنصهم على امتناع حذف أحد المفعولين هنا، إذا كان جائز الظهور، فكيف به مع المنع من ذلك"[٢٥١].

وإذا كان ابن إياز يقصد أن في الرأيين حسنًا، ويعتريهما ضعفٌ؛ لأن رأي سيبويه بأن "أن" مع اسمها وخبرها تسد مسد المفعولين يتنافى مع وضع أن ؛ لأنها مع اسمها تحتاج إلى خبر ولا تأتي مكان مفعولين، ورأي الأخفش فيه حذفٌ ؛ لأن النحويين يمنعون حذف أحد المفعولين إذا كان جائز الظهور- فإن كلامه تعوزه الدقة؛لأن جمهور النحويين وعلى رأسهم سيبويه أن "أنَّ" واسمها سدت مسد المفعولين، ولايوجد في ذلك تنافي مع وضع أنَّ؛لأنها في هذا الباب تسد مسد المفعولين.

وقد جاء رأي سيبويه في قوله: "فأمّا ظننت أنّه منطلقٌ فاستُغْنى بخبر أنَّ، تقولُ: أظنُّ أنّه فاعلٌ كذا وكذا، فتستغني. وإنّما يُقْتصَرُ على هذا إذا علم أنه مستغن بخبر أنه."(٢٥٢)

وقال المبرد: "فإذا قلت: "ظننت أن زيدا منطلق" لم تحتج إلى مفعول ثان لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة؛ لأن المعنى ظننت انطلاقًا من زيد فلذلك استغنيت"(٢٥٣)، وهذا يدل على أن المبرد يوافق المذهب الذي عليه سيبويه.

والسيرافي يبين رأيه في المسألة فيقول: "اعلم أن "أنَّ" المشددة وما بعدها من الاسم والخبر يكون بمعنى المصدر ويقع في موضع الفاعل، والمفعول، والمجرور:

فوقوعها في موضع الفاعل قولك: " بلغني أنك منطلق " أي: " بلغني انطلاقك ".ووقوعها في موضع المفعول قولك: " عرفت أنك منطلق " أي: عرفت انطلاقك. ووقوعها مجرورة قولك: " أخبرت بأنك منطلق " أي: بانطلاقك.

وإذا وقعت في موضع مفعول فهي تقع موقع المفعول الواحد، وتنوب عنه في الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد كما ذكرنا في: " عرفت أنك منطلق ". وموقع المفعولين في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وتنوب عنهما وهو قولك: " ظننت أنك منطلق "، و " حسبت أن بكرًا خارج "، فنابت " أنَّ " وما بعدها عن مفعولي المحسبة، كما أنك إذا قلت: " علمت لزيد منطلق " نابت الجملة، وإن كانت هي غير عاملة فيها عن المفعولين.

ولو أظهرت المصدر الذي في معناه " أنَّ "، فقلت: " حسبت انطلاقك " لاحتجت إلى مفعول ثان؛ لأن " أنَّ " قد وجد بعدها اسم وخبر لو حذفتهما واقتصرت عليهما، كانا مفعولي الظن، والمصدر ليس فيه شيء من ذلك.

وكان بعض البصريين يقول: إن المفعول الثاني مضمر فإذا قلنا: " حسبت أن زيدًا منطلق " فتقديره: " حسبت أن زيدًا منطلق واقعًا "، كأنا قلنا: " حسبت انطلاق زيد واقعًا "(٢٥٤)، فقد فصّل السيرافي القول في المسألة وبين أن مذهبه

أن"أنَّ" التي تدخل على الاسم بعد الأفعال التي تنصب مفعولين تسد هي واسمها مسد المفعولين، وهو بذلك يوافق رأي سيبويه ويؤيده، وإن أشار لرأي الأخفش فعلى سبيل ذكر الآراء المتعددة في المسألة، وليس على سبيل التأييد، وقد صرح السيرافي بتأييده لسيبويه فقال:"والقول ما قاله سيبويه؛ لأن هذا المضمر لا يجوز إظهاره ولا مانع له من الإظهار لو كان مضمرا، ولأنا إذا قلنا: " حسبت زيدا منطلقا "، أو " حسبت أن زيدا منطلقا " كان الأمر فيهما واحد من جهة المعنى."[٢٥٥]

وشرح الفارسي كلام سيبويه فقال: " "أنّ" بعد ظَننتُ لا يكون إلا مفتوحًا، وفيه قولان: إنْ شِئْتَ قلتَ: إنَّ الخبرَ مُضمرٌ، كأنّك قلت: ظَنَنْتُ انْطلاقَكَ واقعًا أوْ كائنًا وما أشْبَهَهُ، فأضْمَرتهُ. وإنْ شئتَ قلتَ: إنَّ "مُنطلقًا" وما أشْبَهه ممّا يكونُ خَبَرًا لأنَّ سَدَّ مَسَدَّ خَبر ظَنَنْتُ؛ لأنّه في المعنى مبتدأ وخَبر كما يدخل عليه ظَنَنْتُ."[٢٥٦]، وكلامه يدل على أنه يوافق على الرأيين ، وإن كان قد بدأ برأي الأخفش.

وقال ابن يعيش: "وكذلك إذا وقعت بعد "ظننتُ" تكون مفتوحة؛ لأنها في موضع المفعول، فسيبويه يقول: إنّ "أنَّ" واسمها وخبرها سدّت مسدَّ مفعولَيْ "ظننتُ". والأخفش يقول: إنَّ "أنَّ" وما بعدها في موضع المفعول الأوّل، والمفعولُ الثاني محذوفٌ، فإذا قلت: "ظننتُ أنك قائمٌ"، فالتقديرُ: ظننتُ انطلاقَك كائنًا أو حاضرًا." [٢٥٧] ،وابن يعيش يعرض المسألة عرضًا دون إبداء رأيه فيها، وهذا يوحي باستحسانه الرأيين.

رأي الباحث:

يرى الباحث أن الصواب اعتبار أن "أنَّ" تسد مسد مفعولي ظن وأخواتها؛ لأن المعنى يكتمل بذلك ولا يحتاج إلى تقدير محذوف؛ لذا فإن البحث يؤيد رأي سيبويه ويعترض على رأي الأخفش، وذلك لعدة أسباب:

١- أن رأي سيبويه هو الأكثر شهرة وانتشارًا بين جمهور النحويين، وجمهور معربي القرآن الكريم، فالسمين يقول في قوله تعالى[٢٥٨]:" أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبًا":" وأن وما في حيزها سادة مسد المفعولين أو أحدهما على الخلاف المشهور"،"[٢٥٩] ولم يذكر السمين غير هذا الرأي بما يدل دلالة قاطعة أنه يتبناه، وقال القيسي:" قوله: "يحسب أن ماله أخلده" أن تسد مسد مفعولي حسب"[٢٦٠]، والإجماع أقوى دليل على قوة رأي سيبويه.

٢- أن وجود شيء يسد مكان شيء أمرٌ متعارفٌ عليه في نحونا العربي، ففي نحو: أقائم الزيدان، قال النحويون: الفاعل الزيدان في هذا الأسلوب سد مسد الخبر، فما المانع من اعتبار أن وما دخلت عليه سادة مسد مفعولي ظن؟

٣- أن قولنا: "ظننت أن زيدًا منطلق" جملة كاملة المعنى، ولاتحتاج إلى تقدير محذوف كما يرى الأخفش؛ لذا فإن رأي الأخفش فيه تعسف في التقدير.

لما سبق فإني أؤيد مذهب سيبويه في تلك المسألة ، وأراه الأقرب إلى الصواب، والأقرب إلى العقل، وأختلف مع ابن إياز في عدم ترجيحه بين الرأيين، كما أختلف معه في وصفه الرأيين بالضعف.

الخاتمة

ذخرت قواعد المطارحة بآراء سيبويه في أغلب المسائل التي تناولها ابن إياز، وكان ابن إياز في كتابه متأثراً برأي سيبويه في كثيرٍ من الأحيان، موافقاً له، ومعترضًا عليه في بعض المسائل وإن بدت قليلة، وكان يفضل بعض الآراء على رأي سيبويه، ويتضح تفضيله لرأي غير سيبويه بذكر هذا الرأي قبل رأي سيبويه أو ببيان أنه الصواب، أو ببيان الأدلة التي تجعله يفضل هذا الرأي على رأي سيبويه.

ولقد كان ابن إياز يصرِّح- أحيانًا- بأن رأي سيبويه هو المختار، وأحياناً لايذكر غير رأي سيبويه، وأحيناا يذكر آراء النحاة دون ترجيح رأيٍ على الآخر، وهذا يدل على سعة اطلاع ابن إياز وتبحره في علم النحو، ودرايته بآراء النحويين في كل المسائل النحوية.

ولقد تبين للباحث أهمية سيبويه عند النحويين القدماء الذين ألفوا كتبهم، وأسفارهم الضخمة ذات الشأن الكبير في علم النحو وهم يضعون نصب أعينهم سيبويه، حيث تظهر آثار سيبويه جليةً واضحةً في مؤلفات من بعده.

وقد توصل الباحث من بحثه إلى عدة نتائج هي:

١- يرى الباحث أن "ربما" تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية.

٢- يرى الباحث أن ابن إياز ذكر رأي سيبويه في مسألة "ربما" من خلال الشلوبين، ولم يذكره من كتاب سيبويه مباشرةً .

٣- يرى الباحث الصوابَ أنَّ سيبويه قال بإعراب اسم لا النافية للجنس، وأنه قال ببنائه في حال كونه مفرداً مركباً مع لا مثل خمسة مع عشر.

٤- يرى الباحث أن سيبويه قال بجواز دخول "إذا" على الجملة الاسمية، لكنه بيَّن أن ذلك يكون قليلاً نادراً . وربما كان ذلك راجعاً إلى الضرورة الشعرية ، والراجح-عنده- والذي عليه معظم النحويين أن "إذا" تدخل على جملةٍ فعليةٍ ، وأنها لو دخلت على اسمٍ فهو فاعل أو نائب فاعل لفعلٍ محذوف يفسره المذكور.

٥- يرى الباحث أنَّ "خلا" تأتي للاستثناء، وأنها تأتي فعلاً إذا دخلت عليها "ما"، وأنها مع "ما" لاتكون إلا فعلاً، وبدون "ما " يمكن أن تكون فعلاً ويمكن أن تكون حرفاً، وبالتالي فالباحث يرجِّح رأي سيبويه حول "خلا"، ويرى أن ابن إياز قد ذكر رأي سيبويه في تلك المسألة؛ لأنه يتبنى هذا الرأي، ويأخذبه، ويسير عليه.

٦- يرى الباحث أنَّ "أي" معربة بدون إضافة، وبالإضافة بل إن إعرابها مع الإضافة أولى ؛لأن الإضافة من خصائص الأسماء، والإعراب يكون أكثر ما يكون في الأسماء، وأما قول سيبويه ببنائها مع حذف صدر صلتها رغم إضافتها فهو قولٌ مردود.

٧- يرى الباحث أن الصواب ماذهب إليه سيبويه من تفضيل البدل على الاستثناء في حالة تقدم المستثنى منه على نعته، وأنه لاجدال كما قال الخوارزمي في أن الكلام التام المنفي يجوز إعرابه بدلاً، فإذا كان الخلاف حول البدلية والنصب على الاستثناء، وكان الكلام تاماً منفياً وجب الأخذ بالبدلية بغض النظر عن تقدم المستثنى أو تأخر الصفة، فللخروج من هذا اللغط نختار البدل، وهو ما ذهب إليه سيبويه، واختاره ابن إياز ،والفارسي، والخوارزمي، والمبرد، ويبدو أنه ما عليه جمهور النحويين.

٨- يرى الباحث أن حذف التاء جائز مع الفاعل المؤنث تأنيثاً مجازيًّاً بدون فصلٍ ، ومع المؤنث الحقيقي بالفصل؛ لأن طول الكلام يؤدي إلى حسن الحذف، وعلى ذلك الشواهد الشعرية وغيرها من كلام العرب؛ ولأن أغلب النحويين يجيزون حذف التاء من الفعل إذا بعُد الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً عن الفعل، وكأن الفصل بينهما جاء عوضاً من تاء التأنيث.

٩- يرى الباحث أن الرأي الأقوى هو رأي المبرد وجمهور النحويين الذي يرى أن المضاف إليه يحذف تقديرًا ؛ لأن هناك قاعدة نحوية تقول العطف على نية تكرار العامل، فلامانع أن يقصد الشاعر بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، ويكون قد حذف الأول لدلالة الثاني عليه؛ ولأن القول بالحذف أولى من القول بالإقحام؛ ولأن الإقحام يقتضي من الشاعر أن يقول بين ذراعي الأسد وجبهته وهو ما لم يحدث.

١٠- كما يرى الباحث أن ابن إياز يوافق المبرد ويخالف سيبويه في مسألة حذف

المضاف تقديرًا، وهذا إن دل فإنما يدل على أن ابن إياز له شخصية نحوية مستقلة فهو يقوم بتحليل المسألة ويدلي بدلوه فيها، ولا يتبع سيبويه في كل المسائل.

١١- يرى الباحث أن هناك إجماعًا على حذف العائد من جملة الصة ، وأن الحذف للعائد من جملة الصلة مساوٍ لإثبات هذا العائد ، وأن الشواهد من القرآن والشعر وكلام العرب على ذلك كثيرة، فهذه القاعدة مؤيدة بالسماع ، وبإجماع جمهور النحاة، وبالعقل، حيث إن الصلة والفعل والفاعل والمفعول شيء واحد ؛ لأن الفعل والفاعل والمفعول تكملة وتتمة للاسم الموصول، ولما كانت هذه الأشياء الأربعة شيئاً واحداً حُذِفَ العائد كراهية الطول، وحباً في الاختصار الذي تميل إليه العربية طالما كان اختصاراً غير مخل.

١٢- يرى الباحث أن ابن إياز قد جاء برأي سيبويه كما جاء برأي الأخفش في مسألة حذف العائد من جملة الصلة، وهو في ذلك مثل غيره من النحويين يعرض للمسألة، ويعرض لأشهر الآراء فيه دون أن يشير إلى أنه يميل إلى أحد الرأيين.

١٣- يرى الباحث أن مذهب سيبويه، والمبرد، والزجاج ،والفراء، والسيرافي، وابن الحاجب، وابن يعيش، وابن مالك وتلاميذه من شراح الألفية والتسهيل، هو المذهب الصحيح؛ لأنهم يرون اقتران خبر إن بالفاء، وأن ما ذهب إليه الأخفش رأي غير دقيق من اعتبار الفاء زائدة.

١٤- يرى الباحث أن سيبويه لم يقل مطلقاً لا إشارة ولا عبارة إن الظرف أو الجار مع مجروره إذا تقدما يعملان في المبتدأ الرفع؛ لذا فإن ابن إياز جانبه الصواب في نسبة هذا الرأي لسيبويه، وربما التبس عليه الأمر من قول سيبويه:" لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب، وإذا

ألغيت أخرته كما تؤخرها"، وسيبويه هنا يقصد أن الظرف أو الجار والمجرور يتقدمان إذا حملا معنى استقر أو مستقر، ولا يعملان بمفردهما ، وقد بينت ذلك أثناء عرضي للمسألة.

١٥- يرى الباحث أن ابن إياز قد جانب الصواب لما نسب إلى الفارسي أنه يرى أن الظرف والجار والمجرور يمكن أن يعملا الرفع في المبتدأ؛ لأن الفارسي قال كلامًا صريحًا عكس ما نسبه إليه ابن إياز، فالفارسي يقول:" من مذهب سيبويه إذا قال: فيها زيد أن يُرفع بالابتداء ولايُرفع بالظرف".

١٦- يرى الباحث أن الألف علامة رفع للمثنى، وأن الياء علامة نصب وجر له، وأن الألف نابت عن الضمة ، وأن الياء نابت عن الفتحة والكسرة، وأنهما علامتا إعراب فرعيتان، وأن رأي سيبويه في ذلك هو الرأي الصواب، وأن ابن إياز موفق في تأييده رأي سيبويه.

١٧- يرى الباحث أن رأي سيبويه في أن ناصب المفعول معه هو الفعل أو ما يشبه الفعل هو الرأي الصواب.

١٨- يرى الباحث أن الصواب اعتبار أن "أنَّ" تسد مسد مفعولي ظن وأخواتها؛ لأن المعنى يكتمل بذلك ولا يحتاج إلى تقدير محذوف؛ لذا فإن البحث يؤيد رأي سيبويه ويعترض على رأي الأخفش.

تم بحمد الله البحث، وأشهد الله أنني بذلت فيه جهدًا مضنيًا، وأرجو من قرائه أن يغفروا لي ما به من زللٍ أو خطإٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ؛ لأنَّ الكمال لله وحده ، ولايوجد عمل بشري إلا وشابَهُ النقص والخطأ والنسيان.

ثبت المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان أحمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.

٢) الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م.

٣) أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، بدون تاريخ.
٤) أمالي ابن الشجري: هبة الله ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.
٥) الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولّاد ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان،ط١، ١٤١٦ه- ١٩٩٦م.
٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وتحقيقه يُسمى الانتصاف من الإنصاف، مطبعة السعادة- القاهرة،ط٤، بدون تاريخ.
٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،وتحقيقه يسمى عدة السالك، دار الطلائع- القاهرة، بدون تاريخ.
٨) الإيضاح العضدي: الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط١، ١٣٨٩ه-١٩٦٩م.
٩) إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨ه- ١٩٨٧م.
١٠) التبصرة والتذكرة: الصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علم الدين، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م.
١١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي-بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م.
١٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبوحيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.
١٣) التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق د/ عوض بن حمد القوزي،ط١، ١٤١٠ه-١٩٩٠م.
١٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق د/ علي محمد فاخر، ود/ جابر محمد البراجة، ود/ إبراهيم جمعة العجمي، ود/جابر السيد مبارك، ود/ علي السنوسي محمد، ود/محمد راغب نزال، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.
١٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق وشرح د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.
١٦) الجنى الداني في حروف المعاني: ابن أم قاسم المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣ه- ١٩٩٢م.
١٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الخضري، ، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ

محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط١٤٢٤،١ه- ٢٠٠٣م.
١٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية- القاهرة.
١٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي- القاهرة،١٤١٦ه-١٩٩٦م.
٢٠) الخصائص : ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٣٧١ه- ١٩٥٢م.
٢١) الدر المصون من علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، ١٤٠٦ه.
٢٢) ديوان الأخطل: شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤ه- ١٩٩٤م.
٢٣) ديوان الأعشى الكبير" ميمون بن قيس": شرح وتعليق د/ محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميزت- المطبعة النموذجية، بدون تاريخ.
٢٤) ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، ط٢، ١٩٨٥.
٢٥) ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.
٢٦) ديوان ذي الرمة: شرح وتقديم أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٥ه-١٩٩٥م.
٢٧) ديوان زهير بن أبي سلمى:شرحه وقدم له علي حسن عافور،دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان،ط١، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
٢٨) سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط٢، ١٤١٣ه- ١٩٩٣م.
٢٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وتحقيقه يسمى منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ،المكتبة العصرية- صيدا- بيروت،ط٢، ١٤٠٩ه- ١٩٨٨م.
٣٠) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان، ط١، ١٣٧٥ه-١٩٥٥م.
٣١) شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠ه-١٩٩٠م.
٣٢) شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م.
٣٣) شرح الرضي على الكافية: الرضي، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر،
٣٤) شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.

٣٥) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- مكة المكرمة، ١٤٠٢ه.
٣٦) شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية- القاهرة، بدون تاريخ.
٣٧) شرح المقدمة الجزولية : الشلوبين،تحقيق د. تركي بن سهوبن نزال العتيبي، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤١٣ه-١٩٩٣م.
٣٨) شرح جمل الزجاجي: ابن خروف الإشبيلي، تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى- معهد البحوث = العلمية وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ١٤١٩ه.
٣٩) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تقديم وفهرسة فوّاز الشعّار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، بدون تاريخ.
٤٠) شرح ديوان الفرزدق: ضبط معانيه إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني- مكتبة المدرسة، ط١، ١٩٨٣م.
٤١) شرح شواهد الإيضاح: ابن بري، تقديم وتحقيق د/ عيد مصطفى درويش، مراجعة د/ محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة، ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م.
٤٢) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.
٤٣) قواعد المطارحة: ابن إياز،تحقيق د/ يس أبو الهيجاء، ود. شريف عبد الكريم النجار، ود.علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع- إربد- الأردن، ١٤٣٢ه-٢٠١١م.
٤٤) الكامل: المبرد، تحقيق وفهرسة د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.
٤٥) كتاب الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٥، ١٤١٧ه- ١٩٩٦م.
٤٦) كتاب أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل –بيروت- لبنان، ودار عمّار- عمّان- الأردن، بدون تاريخ.
٤٧) الكتاب لسيبويه:سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤٠٨ه،-١٩٩٨م.
٤٨) المسائل المشكلة" البغداديات":أبو علي الفارسي، قرأه وعلق عليه د. يحيي مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.
٤٩) المسائل المنثورة: الفارسي، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع- عمّان- الأردن، ط١٤٢٤،١ه-٢٠٠٤م.
٥٠) مشكل إعراب القرآن: مكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٥ه- ١٩٨٤م.
٥١) معاني القرآن: الفراء، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية

العامة للكتاب- القاهرة، ٢٠٠١م.
٥٢) معجم الشواهد العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧ه-١٩٩٦م.
٥٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع العبور الحديثة- القاهرة.
٥٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية" شرح الشواهد الكبرى": بدر الدين العيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر، ود/ أحمد محمد توفيق السوداني، ود/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط١، ١٤٣١ه-٢٠١٠م.
٥٥) المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، بدون تاريخ.
٥٦) المقدمة الجزولية في النحو: الجزولي، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة د/ حامد أحمد نيل، ود/ فتحي محمد أحمد جمعة.
٥٧) المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢ه-١٩٧٢م.
٥٨) نتائج الفكر: السهيلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م .
٥٩) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف- القاهرة، ط١٤، ١٩٩٩م.
٦٠) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: الأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م.
٦١) الهداية إلى بلوغ النهاية ، مكي القيسي ، جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.
٦٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان،ط١٤١٨،١ه-١٩٩٨م.

تعليقات ختامية

(١) قواعد المطارحة: ابن إياز،تحقيق د/ يس أبو الهيجاء، ود. شريف عبد الكريم النجار، ود.علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع- إربد- الأردن، ١٤٣٢ه-٢٠١١م، ص١٠٦.

(٢) هذا البيت للشاعر أرطاة بن سهيَّة، وقد ورد بروايتين: الأولى: أسر به، والثانية: أرقت له، وقيل للفرزدق، انظر: خزانة الأدب للبغدادي، ج٢، ص٣١٩، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص٨٧.

(٣) قواعد المطارحة: ابن إياز، ص١٠٦.

(٤) سورة الحجر الآية ٢.

(٥) انظر:شرح المقدمة الجزولية : الشلوبين،تحقيق د. تركي بن سهوبن نزال العتيبي، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤١٣ه-١٩٩٣م، ج٢، ص٨٢٥.

(٦) هذا البيت لأبي داود الإيادي، انظر: أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٥٦٥، وشرح الرضي، ج٤، ص٢٩٥.

(٧) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز البغدادي ، ص ١٨٩، ١٩٠.

(٨) الكتاب لسيبويه:سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤٠٨ه،-١٩٩٨م، ج٣، ص١١٥.

(٩) شرح المقدمة الجزولية في النحو: الشلوبين، ج٢، ص٨٢٥.

(١٠) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م، ج٣ ،ص٣٢٥.

(١١) أمالي ابن الشجري: هبة الله ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م، ج٢، ص٥٦٥.

(١٢) أمالي ابن الشجري: هبة الله ابن الشجري،ج٢، ص٥٦٦.

(١٣) قائل هذا البيت هو مرار الفقعسي، انظر: شرح الرضي، ج٤، ص٣٢٩، وقد نسبه سيبويه إلى عمر بن أبي ربيعة، انظر الكتاب" كتاب سيبويه"، ج١، ص٣١.

(١٤) المسائل المشكلة" البغداديات":أبو علي الفارسي، قرأه وعلق عليه د. يحيي مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م، ص: ١٠٩.

(١٥) شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية- القاهرة، بدون تاريخ، ج٨، ص٣٠.

(١٦) سورة الحجر الآية ٢.

(١٧) هذا البيت بلا نسبة في شرح التسهيل، ج٣، ص١٧٤، وقد جاء في همع الهوامع للسيوطي برواية مختلفة نصه فيها: تيقنت أن ربَّ امرىء خيل خائنًا أمينٌ وخوَّان يخال أمينا

انظر: همع الهوامع ج١، ص٤٥٤، والرواية التي في الهمع هي التي في خزانة الأدب، ج٩، ص٥٦٧.

(١٨) شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠ه-١٩٩٠م، ج٣، ص١٧٤.

(١٩) المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، ص٢٩٢.

(٢٠) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز البغدادي، ص ٨٤.

(٢١) الكتاب" كتب سيبويه": سيبويه، ج٢، ٢٧٤.

(٢٢) التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق د/ عوض بن حمد القوزي،ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج٢، ص١٩.

(٢٣) شرح كتاب سيبويه: السيرافي ، ج٣، ص١٥،١٦.

(٢٤) نتائج الفكر: السهيلي، لشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م ، ص٦١.

(٢٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع العبور الحديثة- القاهرة، ج٢ ، ص٢٢٩.

(٢٦) شرح التسهيل: ابن مالك، ج٢، ص٥٨.

(٢٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان أحمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م، ص١٢٩٦.

(٢٨) الكتاب" كتاب سيبويه": سيبويه، ج٢، ص٢٧٤.

(٢٩) الكتاب "كتاب سيبويه": سيبويه، ج٢، ص٢٧٥.

(٣٠) شرح الرضي على الكافية: الرضي، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، ج٢، ص١٥٥.

(٣١) المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ط٣، ج٤، ص٣٥٧.

(٣٢) المقتضب: المبرد، ج٤، ص٣٥٨.

(٣٣) ذو الرمة هو قائل هذا البيت، انظر: الكتاب " كتاب سيبويه"، ج١، ص٨٢، والمقتضب، ج٢، ص٧٧، وديوان الشاعر، ص١١٩.

(٣٤) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ٣٧٢.

(٣٥) الكتاب "كتاب سيبويه": سيبويه، ج١، ص ٨٢،٨٣.

(٣٦) شرح كتاب سيبويه : السيرافي، ج١، ص٣٨٤ .

(٣٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: الأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م، ج١، ص٣١٢.

(٣٨) شرح الرضي على الكافية: الرضي، ج١، ص٤٦٠.

(٣٩) شرح الرضي على الكافية: الرضي، ج١، ص٤٦٠.

(٤٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج١، ص٢٨٤.

(٤١) المقتضب: المبرد، ج٢، ص٧٥.

(٤٢) قواعد الطارحة في النحو: ابن إياز، ص٣٧٢.

(٤٣) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز،ص ١٧٤.

(٤٤) الكتاب" كتاب سيبويه": سيبويه، ،ج٢،ص٣٠٩.

(٤٥) نفسه،ج٢، ص٣٤٩، ٣٥٠.

(٤٦) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج٣، ص٩٧.

(٤٧) نفسه، ج٣، ص٩٨.

(٤٨) نفسه، ج٣، ص١٠٠.

(٤٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبوحيان، ص١٥٣٤.

(٥٠) شرح المفصل: ابن يعيش، ج٢،ص٧٧.

(٥١) نفسه ، ج٢،ص٧٧.

(٥٢) نفسه ، ج٢،ص٧٧.

(٥٣) نفسه ، ج٢،ص٧٧.

(٥٤) شرح الرضي على الكافية: الرضي، ج٢، ص٩٠.

(٥٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٥٦٤.

(٥٦) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تقديم وفهرسة فوّاز الشعَّار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ج٢، ص٣٨١.

(٥٧) نفسه، ج٢، ص٣٨٢.

(٥٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وتحقيقه يسمى منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ،المكتبة العصرية- صيدا- بيروت،ط٢، ١٤٠٩ه- ١٩٨٨م، ج١، ص٥٦١.

(٥٩) سورة مريم الآية ٦٩.

(٦٠) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ١٣١.

(٦١) الكتاب" كتاب سيبويه": سيبويه ، ج٢، ص٣٩٨.

(٦٢) قائل هذا البيت الأخطل، انظر الكتاب لسيبويه، ج٢، ص٨٤، وأمالي ابن الشجري، ج٣، ص٤٢، وديوان الأخطل، ٣٠٥، وجاءت في ديوانه" ولقد أكون من الفتاة".

(٦٣) الكتاب"كتاب سيبويه": سيبويه، ج٢،ص٣٩٩،٤٠٠.

(٦٤) نفسه ، ج٢، ص٤٠١.

(٦٥) الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م ، ج٢، ٣٢٤.

(٦٦) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ح٣، ص١٦٥.

(٦٧) نفسه، ج٣، ص١٦٥.

(٦٨) التعليقة على كتاب سيبويه: الفارسي، ج٢، ص١٠٧.

(٦٩) الكتاب" كتاب سيبويه": سيبويه، ج٢، ص٤٠٠.

(٧٠) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ح٣، ص١٦٦.

(٧١) التعليقة على كتاب سيبويه: الفارسي، ج٢، ص١٠٦.

(٧٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ، مكي القيسي ، جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحـــدة، ط١، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م، ج٧، ٤٥٧٢.

(٧٣) أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القـــاهرة، بـــدون تاريخ، ج٣، ص٤١.

(٧٤) أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، ج٣، ص٤٣.

(٧٥) شرح الرضي على الكافية: الرضي، ج٣، ص٦٢.

(٧٦) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبوحيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ١٤١٧ه-١٩٩٦م، ج٣، ص٩٢.

(٧٧) كتاب أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل –بيروت- لبنـــان، ودار عمَّار- عمَّان- الأردن، بدون تاريخ، ج١، ص١٤٨.

(٧٨) هذا البيت لغسان بن وعلة ، انظر التذييل والتكميل، ج٣، ص٥٥، وشرح التسهيل، ج١، ص٢٠٨.

(٧٩) هذا البيت للفرزدق، وقد جاء في التذييل والتكميل " لو أن الرجال تبايعوا"، انظر : التذييل والتكميل، ج١، ص١٣٣، وفي ديوان الفرزدق :

أباهل او أن الأنام تنافروا على أيهم شرٌ قديمًا وألأم، انظر الديوان ،ج٢ص٤١٥ .

(٨٠) التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي ،ج٣، ص٩٢.

(٨١) الكتاب" كتاب سيبويه": سيبويه ، ج٢، ص٤٠١.

(٨٢) نفسه ، ج٢،ص ٤٠٢.

(٨٣) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج٣، ص١٦٧.

(٨٤) المسائل المنثورة: الفارسي، تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيـــع- عمَّـــان- الأردن، ط١٤٢٤،١ه-٢٠٠٤م، ص ١٢٦.

(٨٥) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص١٢٧.

(٨٦) نفسه، ص١٢٨.

(٨٧) الكتاب " كتاب سيبويه": سيبويه، ج١، ص٣٨٣،٣٨٤.

(٨٨) همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان،ط١٤١٨،١ه-١٩٩٨م،ج١، ص٥٩.

(٨٩) الكتاب " كتاب سيبويه"، ج١، ص١٢٥.

(٩٠) شرح كتاب سيبويه : السيرافي، ج١، ص٤٦٣.

(٩١) نفسه، ج٢، ص٢٠٨،٢٠٩ .

(٩٢) الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولَّاد ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بـــيروت- لبنان،ط١، ١٤١٦ه- ١٩٩٦م ، ص١٥٥.

(٩٣) نفسه، ص١٥٧.

(٩٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، ج١، ص٥١٣.

(٩٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية- القاهرة، ج٢، ص٣٢٤.

(٩٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وتحقيقه يُسمى الانتصاف من الإنصاف، مطبعة السعادة- القاهرة،ط٤، بدون تاريخ،ج٢، ص٦٨١.

(٩٧) الكتاب"كتاب سيبويه": سيبويه ، ج١، ص٢٤٦.

(٩٨) شرح كتاب سيبويه: السرافي، ج٢، ١٤٨.

(٩٩) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الخضري، ، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط١٤٢٤،٥١هـ- ٢٠٠٣م. ج١، ص٣٨٤.

(١٠٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام، ج١، ص٢٣٨.

(١٠١) البيت للنابغة الذبياني وقد جاء في ديوانه:" أنبئت"، انظر: ديوان النابغة، ص٢٠٢.

(١٠٢) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف- القاهرة، ط١٤، ١٩٩٩م، ج١، ص٥١٥.

(١٠٣) الكتاب "كتاب سيبويه" ج١، ص٣١٨.

(١٠٤) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ، ج٢، ص٢٠٨،٢٠٩.

(١٠٥) شرح المفصل: ابن يعيش، ج١، ٢٩٨.

(١٠٦) شرح المفصل: ابن يعيش، ج١، ٢٩٨.

(١٠٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، ج٢، ص٢٠٠.

(١٠٨) نفسه، ج١، ص٢٣٨.

(١٠٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبان، ج٢، ص٣٢٤.

(١١٠) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ٣٢٨.

(١١١) الكتاب"كتاب سيبويه": سيبويه، ج٢، ص٣٣٧.

(١١٢) البيت للشاعر الكلحبة الثعلبي، انظر الكتاب" كتاب سيبويه" ج٢، ص٣٣٧، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، المجلد الرابع، ص٢٤٩.

(١١٣) الكتاب"كتاب سيبويه"، ج٢، ص٣٣٧، ٣٣٨.

(١١٤) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج٣، ص٨١.

(١١٥) المقتضب: المبرد، ج٤، ص٣٩٩.

(١١٦) نفسه، ج٤، ص٣٩٩.

(١١٧) نفسه، ج٤، ص٣٩٩.

(١١٨) المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي، ص٦٦،٦٧.

(١١٩) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: الخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- مكة المكرمة، ١٤٠٢ه، ج١، ص٤٨٠،٤٨١.

(١٢٠) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: الخوارزمي، ج١، ص٣٧٤،٣٧٥.

(١٢١) الكتاب " كتاب سيبويه" : سيبويه، ج٢، ص٣٣٦.

(١٢٢) البيت للشاعر أبو عمرو عبدالله بن جذل الطعان، انظر: قواعد المطارحة لابن إياز، ص١٠٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص٢٩٥.

(١٢٣) البيت بلا نسبة، انظر: قواعد المطارحة في النحو، ص١٠٦، والكامل للمبرد، ج١، ص١٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور، ج١، ص ٢٥٩.

(١٢٤) سورة الفرقان الآية ٤١.

(١٢٥) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز،ص ١٠٦.

(١٢٦) نفسه، ص ١٠٧.

(١٢٧) الكتاب"كتاب سيبويه" :سيبويه، ج٢، ص٣٨.

(١٢٨) البيت لجرير بن عطية يهجو الأخطل، انظر: أمالي ابن الشجري، ج٢، ص٢٦٣، وأوضح المسالك، ج٢، ص٩٦.

(١٢٩) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج٢، ص٣٦٩.

(١٣٠) شرح المفصل: ابن يعيش، ج٥، ص٩٣.

(١٣١) المقتضب : المبرد، ج٢، ص٣٣٦، ٣٣٧.

(١٣٢) سورة هود الآية ٦٧.

(١٣٣) سورة البقرة الآية ٢٧٥ .

(١٣٤) المقتضب: المبرد، ج٢، ص١٤٤.

(١٣٥) نفسه، ج٢، ص١٤٦.

(١٣٦) نفسه، ج٢، ص١٤٦.

(١٣٧) أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، ج٢، ص٤١٣.

(١٣٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي ، ج٢، ص٧٣٤.

(١٣٩) نفسه ، ج٢، ص٧٣٤.

(١٤٠) الخصائص : ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١٣٧١ه- ١٩٥٢م، ج٢، ص٤١٦.

(١٤١) البيت للأعشى، انظر: الخصائص،ج٢، ص٤١٤، والإنصاف، ص١٧٤.

(١٤٢) شرح التسهيل: ابن مالك، ج٢، ص١١٢.

(١٤٣) الكتاب" كتاب سيبويه" :سيبويه، ج٢، ص٣٨.

(١٤٤) شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م، ج١، ص٤٠٩.

(١٤٥) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ٧٥

(١٤٦) الكتاب "كتاب سيبويه": سيبويه، ج١، ص١٧٧.

(١٤٧) هاذين البيتين للأعشى ميمون بن قيس، انظر: ديوان الأعشى ص١٥٩، وقد جاء في الديوان" لسنا نقاتل بالعصي".

(١٤٨) هذا البيت لذي الرمة، انظر: ديوان ذي الرمة، ص٤٢، وقد جاء في الديوان "إنقاض الفراريج" بدلًا من أصوات الفراريج.

(١٤٩) هذا البيت نسبه سيبويه إلى درنا بنت عبعبة، ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف إلى عمرة بنت خثعمة الجُشَمية ، انظر: الكتاب" كتاب سيبويه"، ج١، ص١٨٠، والإنصاف لابن الأنباري، ج٢، ص٤٣٤، والخصائص ج٢، ص٤٠٥.

(١٥٠) الكتاب "كتاب سيبويه": سيبويه ، ج١، ص١٧٩، ١٨٠.

(١٥١) المقتضب: المبرد، ، ج٤، ٢٢٧:٢٢٩.

(١٥٢) الانتصار لسيبويه على المبرد: ابن ولاد، ص٨٤.

(١٥٣) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج٢، ص٣٢،٣٣.

(١٥٤) نفسه، ج٢، ص٣٤.

(١٥٥) الخصائص: ابن جني، ج٢، ص٤٠٩.

(١٥٦) نفسه، ج٢، ص٤٠٤.

(١٥٧) الخصائص: ابن جني، ج٢، ص٤٠٤.

(١٥٨) شرح المفصل: ابن يعيش، ج٣، ص٢١.

(١٥٩) البيت جاء في شرح التسهيل لابن مالك، ج٣، ص٢٤٦، وفي المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ج٢، ص٣٥٢.

(١٦٠) شرح التسهيل: ابن مالك، ج٣، ص٢٤٦،٢٤٧.

(١٦١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، ج٥، ص٢٤٢٩.

(١٦٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق وشرح د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م،ج٢، ص٨٢١،٨٢٢.

(١٦٣) البيت غير منسوب لأحد في شرح الشواهد للعيني، ج، ص، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢، ص٨٢٢، وتتمة البيت: فما عطفت مولى عليه العواطف.

(١٦٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي:ج٢،ص ٨٢٢،٨٢٣.

(١٦٥) البيت جاء في معاني القرآن للفراء، ج١، ص٣٥٨، وج٢، ص٨٢، وشرح المفصل،ج٣، ص ١٩، وبلا نسبة.

(١٦٦) معاني القرآن: الفراء، ج٢، ص٨٢.

(١٦٧) نفسه، ج٢، ص٣٢٢.

(١٦٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق د/ علي محمد فاخر، ود/ جابر محمد البراجة، ود/ إبراهيم جمعة العجمي، ود/جابر السيد مبارك، ود/ علي السنوسي محمد، ود/محمد راغب نزال، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م، ج٧، ص٣٢١٩.

(١٦٩) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان، ط١، ١٣٧٥ه-١٩٥٥م، ج٢، ص٣٢٥،٣٢٦.

(١٧٠) هذا البيت لامرئ القيس كما جاء في الكتاب" كتاب سيبويه" ج١، ص٧٩، والمقتضب، ج٤، ص٧٦، واللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ١٥٦، وهو في ديوان امرئ القيس بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص٣٩.

(١٧١) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ٢٩٣، ٢٩٤

(١٧٢) الكتاب " كتاب سيبويه" : سيبويه، ج١، ص٨٦،٨٧.

(١٧٣) شرح كتاب سيبويه : السيرافي، ، ج١، ص٣٨١.

(١٧٤) نفسه،ج١،ص٣٨٢.

(١٧٥) الإغفال:: الفارسي، ج١، ص٢٠٦،٢٠٧.

(١٧٦) إيضاح شواهد الإيضاح: القيسي، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨ه- ١٩٨٧م، ج١، ص١٠٨.

(١٧٧) شرح شواهد الإيضاح: ابن بري، تقديم وتحقيق د/ عيد مصطفى درويش، مراجعة د/ محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة، ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م، ص٩٢،٩٣.

(١٧٨) أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، ج١، ص٥.

(١٧٩) سورة البروج الآية ١٠.

(١٨٠) سورة الجمعة الآية ٨.

(١٨١) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ١١٨.

(١٨٢) سورة البقرة الآية ٧٤.

(١٨٣) الكتاب" كتاب سيبويه" ،ج٣، ص١٠٢،١٠٣.

(١٨٤) سورة آل عمران الآية ٩١.

(١٨٥) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج٣، ص٣١٠.

(١٨٦) سورة التوبة الآية ٦٣.

(١٨٧) المقتضب: المبرد، ج٢، ص٣٥٦،٣٥٧.

(١٨٨) سورة محمد الآية ٣٤..

(١٨٩) سورة الأحقاف الآية ١٣.

(١٩٠) سورة الأنفال الآية ٤١.

(١٩١) شرح التسهيل: ابن مالك ، ج١، ص٣٣١،٣٣٢.

(١٩٢) نفسه ، ج١، ص٣٣١،٣٣٢.

(١٩٣) معاني القرآن: الفراء، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ٢٠٠١م، ج٣، ص١٥٥،١٥٦.

(١٩٤) سورة آل عمران الآية ٢١.

(١٩٥) شرح المفصل: ابن يعيش، ج١، ص١٠١.

(١٩٦) شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م، ج١،ص١٦١

(١٩٧) الأصول في النحو : ابن السراج، ج٢، ص١٦٩.

(١٩٨) البيت لزهير ابن أبي سلمى، انظر ديوانه ، ص١١١..

(١٩٩) الأصول في النحو: ابن السراج، ج٢، ص١٩١.

(٢٠٠) أمالي ابن الحاجب : ج٢، ص٤٧٩: ٤٨١

(٢٠١) البيت للشاعر مالك بن خالد الخناعي الهذلي، وقيل لأبي ذؤيب، انظر: شرح شواهد الإيضاح لابن بري، ص٦٩، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، ج١، ص٥٠، والمطارحة، ص٢٥٨.

(٢٠٢) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص٢٦٣.

(٢٠٣) الكتاب "كتاب سيبويه"، ج٢، ص١٢٨.

(٢٠٤) نفسه، ج٢، ص٨٧.

(٢٠٥) نفسه، ج٢، ص٨٨.

(٢٠٦) نفسه، ج٢، ص٨٨.

(٢٠٧) التعليقة: الفارسي، ج١، ص٢٥١،٢٥٢.

(٢٠٨) نتائج الفكر في النحو: السهيلي، ص٣٢٥.

(٢٠٩) الكتاب " كتاب سيبويه"، ج١، ص٥٥،٥٦.

(٢١٠) شرح كتاب سيبويه : السيرافي، ج١، ص٣٢٠.

(٢١١) نفسه، ج٢، ص٤٥٩.

(٢١٢) التعليقة على كتاب سيبويه: الفارسي، ج١، ص٢٥١.

(٢١٣) شرح المفصل : ابن يعيش، ج٢، ص٨.

(٢١٤) شرح الرضي على الكافية: الرضي، ج١، ص٢٦١.

(٢١٥) البيت اختلف في نسبته فهو في ارتشاف الضرب لكثير عزة ،ج٣، ص١١٢٢، وفي أمالي ابن الشجري لكثير عزة أو لجميل بثينة، ج١، ص٥، وفي شرح الرضي لجميل بثينة،،ج١، ص٢٤٦، وفي مغني اللبيب بلا نسبة لأحد، ج٢، ص١٠٥.

(٢١٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، ج٣، ص ١١٢٢،١١٢١.

(٢١٧) الكتاب" كتاب سيبويه": سيبويه، ج١، ص٥٦، وانظر : خزانة الأدب، ج٩، ص٢٧٣.

(٢١٨) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ٣٠.

(٢١٩) الكتاب " كتاب سيبويه"، ج١، ص١٧.

(٢٢٠) نفسه، ج٣، ص٣٨٥.

(٢٢١) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج١، ص ١٢٩.

(٢٢٢) المقتضب: المبرد، ج٢، ص١٥١،١٥٢.

(٢٢٣) كتاب الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٥، ١٤١٧ه- ١٩٩٦م، ص٩.

(٢٢٤) الإيضاح العضدي: الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط١، ١٣٨٩ه-١٩٦٩م، ص٢١.

(٢٢٥) نفسه، ص٢٢.

(٢٢٦) سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط٢، ١٤١٣ه-١٩٩٣م، ص٤٤٩.

(٢٢٧) المقدمة الجزولية في النحو: الجزولي، تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة د/ حامد أحمد نيل، ود/ فتحي محمد أحمد جمعة، ص٢٤.

(٢٢٨) شرح جمل الزجاجي: ابن خروف الإشبيلي، تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى- معهد البحوث = العلمية وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ١٤١٩ه، ص٢٧٧.

(٢٢٩) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، ج١، ص٥٥،٥٦.

(٢٣٠) شرح الرضي على الكافية: الرضي، ج١، ص٨٣.

(٢٣١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،وتحقيقه يسمى عدة السالك، دار الطلائع- القاهرة، بدون تاريخ، ج١، ص٤٨.

(٢٣٢) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ١٤٩.

(٢٣٣) الكتاب" كتاب سيبويه": سيبويه، ج١، ص٢٩٧.

(٢٣٤) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج٢، ص١٩٥.

(٢٣٥) الإيضاح العضدي: الفارسي، ص١٩٣.

(٢٣٦) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج٢، ص١٩٥.

(٢٣٧) شرح الرضي على الكافية: الرضي، ج١، ص٥١٧.

(٢٣٨) التبصرة والتذكرة: الصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علم الدين، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٢ه-١٩٨٢م، ج١، ص٢٥٦.

(٢٣٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م، ج٢، ص١٧٦.

(٢٤٠) شرح الرضي على الكافية: الرضي، ج١، ص٥١٨.

(٢٤١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، ج٣، ص١٤٨٥.

(٢٤٢) الجنى الداني من حروف المعاني: ابن أم قاسم المرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٣ه- ١٩٩٢م، ص١٥٥.

(٢٤٣) نفسه، ص١٥٥.

(٢٤٤) نفسه، ص١٥٥.

(٢٤٥) شرح التسهيل: ابن مالك، ج٢، ص٢٤٧.

(٢٤٦) نفسه، ج٢، ص٢٤٨.

(٢٤٧) المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢ه-١٩٧٢م، ج١، ص١٥٨.

(٢٤٨) شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، ج١، ص٥٣٠،٥٣١.

(٢٤٩) الأصول في النحو: ابن السرَّاج، ج١، ص٢٠٩.

(٢٥٠) قواعد المطارحة في النحو: ابن إياز، ص ٥٥، ٥٦.

(٢٥١) نفسه، ص ٥٦.

(٢٥٢) الكتاب "كتاب سيبويه" ، ج١، ص١٢٥،١٢٦.

(٢٥٣) المقتضب: المبرد، ج٢، ص٣٤١.

(٢٥٤) المقتضب: المبرد، ج٢، ص٣٤١.

(٢٥٥) شرح كتاب سيبويه: السيرافي، ج١، ص٤٦٤.

(٢٥٦) التعليقة على كتاب سيبويه: الفارسي، ج٢، ص٢٣١.

(٢٥٧) شرح المفصل: ابن يعيش، ج٤، ص٥٢٩.

(٢٥٨) سورة الكهف الآية.

(٢٥٩) الدر المصون من علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخـــراط، دار القلـــم- دمشق، ١٤٠٦ه، ج٧، ٤٤٥.

(٢٦٠) مشكل إعراب القرآن: مكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٥ه- ١٩٨٤م ، القسم الثاني، ص٨٤٢.